

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

## الموضوع:

### دور التدقيق الاجتماعي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية

دراسة حالة: مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- د/ نوبلي نجلاء

من إعداد الطالبان:

- عوبيد فتحي

- بوشعيب هند

### لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ تعليم عالي	- رايس مبروك
بسكرة	مقرا	- أستاذ محاضر أ	- نوبلي نجلاء
بسكرة	مناقشا	- أستاذ مساعد أ	- قحموش سمية

الموسم الجامعي: 2022-2023



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

## الموضوع:

### دور التدقيق الاجتماعي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية

دراسة حالة: مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- د/ نوبلي نجلاء

من إعداد الطالبان:

- عوييد فتحي

- بوشعب هند

### لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ تعليم عالي	- رايس مبروك
بسكرة	مقرا	- أستاذ محاضر أ	- نوبلي نجلاء
بسكرة	مناقشا	- أستاذ مساعد أ	- قحموش سمية

الموسم الجامعي: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي  
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ  
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ  
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ  
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ

# شكر وعرفان

نحمد الله على أن وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل من خير حول  
منا ولا قوة فهو الذي له الفضل أولا وأخيرا.

ثم نتقدم بجزيل شكرنا وفائق امتناننا واحترامنا لأستاذة  
الدكتورة: " نوبلي نجلاء "

على تفضلها بالإشراف على هذه المذكرة وعلى كل ما قدمته لنا  
من توصيات قيمة وتوجيهات سديدة، وعلى بذلها من جهد  
ووقت في سبيل إخراج هذه المذكرة بشكلها الحالي.

كما نتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة بالشكر  
الجزيل على تشریفهم لنا بتقييمهم ومناقشتهم للمذكرة.

ونشكر كل من ساعدنا بشكل مباشر أو غير مباشر في إنهاء هذه  
المذكرة

# إهداء:

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكته سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى أمي العزيزة: سليمة عبد الحق

إلى من سعى وشقي لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، أهديه نجاحي إلى أبي الغالي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

من حبهم يجري في عروقي ويلهم فؤادي إلى أخواتي وأخواني نسيمًا، سارة، زكرياء وعبد الرحمان وخالد رحمه الله

إلى أبي الثاني ومن كان لي عونًا في حياتي وفي مشواري الدراسي عمي نور الدين وخالتي حياة

إلى من سرنا سويًا ونحن نشق الطريق معًا نحو النجاح والابداع إلى صديقاتي وزميلاتي وبالأخص لبنى عبد العزيز وسيرين بلمني وكل من أحببناهم

إلى من علمونا حروفًا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من اسمي وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفًا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتي وكذلك نشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث.

هناد بوشعيب

## إهداء:

أشكر الله العليّ القدير الذي أنعم عليّ بنعمة العقل والدين، القائل في محكم التنزيل: "وفوق كل ذي علم عليم" صدق الله العظيم... سورة يوسف الآية 76.

وقال رسول الله (صلى الله عليه وسلم): "من صنع إليكم معروفا فكافنوه، فإن لم تجدوا ما تكافنونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافتموه" رواه أبو داود.

وفاء وتقديرا واعترافا مني بالجميل أتقدم بجزيل الشكر لأولئك المخلصين الذين لم يألوا جهدا في مساعدتنا في مجال البحث العلمي، وأخص بالذكر الدكتورة

الفاطمة: نوبلي نبلاء عليّ هذه الدراسة وطاحبة الفضل في توجيهي ومساعدتي في تجميع المادة البحثية، فجزاها الله كل الخير.

ولا أنسى ان أتقدم بجزيل الشكر لكل من الأستاذ محبى حمزة الذي الذي لم يتوانى في مد يد العون لي وكل من الأستاذ بوسكار يوبا والأستاذ عبد القادر النوي اللذان كانا في استقبالنا طيلة مدة التبرص و لم يبخلوا علينا بشيء، جزاهما الله كل الخير و انارا دربهما.

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المستنير، فلقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي (والدي الحبيب)، أطل الله في عمره.

إلى من وضعني على طريق الحياة، وجعلتني ربط الجأش، وراعتني حتى صرت كبيرا (أمي الغالية) طيبه الله ثراها.

إلى إخوتي، من كان لهم بالغ الأثر في كثيرا من العقبات والصعاب.

إلى جميع أساتذتي الكرام، من لم يتوانوا في مد يد العون لي.

**فتحي عوييد**

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى دراسة دور التدقيق الاجتماعي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، وقد تم من خلال البحث الوصول إلى أن هناك تأثير كبير لمهنة التدقيق الاجتماعي على نظام الرقابة الداخلية من خلال تحسين فعاليتها ورفع كفاءتها في المؤسسة، فعلى المدقق ان يتمتع بمكانة تنظيمية تسمح له القيام بإنجاز الأعمال والمسؤوليات الخاصة به بكل حرية وهذا ما يسمى باستقلالية المدقق، فمهنة التدقيق كأي مهنة تحتاج لمهارات وكفاءات خاصة تخول المدقق القيام بعمليات التدقيق بالشكل الصحيح الدقيق اللازم، ويقوم المدقق الاجتماعي بدراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بقصد العمل على تحسينها وإحكامها، هناك علاقة ترابط تكاملي ما بين التدقيق الاجتماعي ونظام الرقابة الداخلية، ولهذا السبب تعتبر مهنة التدقيق الاجتماعي من أهم عناصر منظومة الرقابة الداخلية الفعالة بمختلف أنواعها، الهادفة والمناعة وحتى المصححة، و قد توصلنا في الأخير إلى نتائج تؤكد على وجود تدقيق اجتماعي كما توجد كفاءة ذات معرفة و مهارة و سلوك جيد و كذلك الدور المهم الذي تلعبه وظيفة التدقيق الاجتماعي في التأثير على الرقابة الداخلية في المؤسسة محل الدراسة .

الكلمات المفتاحية: تدقيق، كفاءة، تدقيق اجتماعي، رقابة داخلية.

#### **Abstract:**

**This study aims to study the role of social audit in activating the internal control system. Through research, it was found that there is a great impact of the social audit profession on the internal control system by improving its effectiveness and raising its efficiency in the institution.**

**The auditor must enjoy an organizational position that allows him to carry out his work and responsibilities freely, and this is called the independence of the auditor. The auditing profession, like any profession, requires special skills and competencies that enable the auditor to carry out audits in the correct and accurate manner, and the social auditor studies and evaluates internal control systems with the intention of working. In order to improve and tighten it, there is a collaborative interdependence between social auditing and the internal control system, and for this reason the social auditing profession is considered one of the most important elements of an effective internal control system of all kinds, aimed, preventive, and even corrective, finally, we have reached conclusions that confirm the existence of social audit, as well as competence with knowledge, skill and good behavior, as well as the important role played by the social audit function in influencing internal control in the institution under study.**

**Keywords: auditor – competence - social audit - internal control.**

الفهرس

فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
08	جدول خاص بمستويات التدقيق الاجتماعي	جدول رقم: 01
33	جدول خاص بخطوات فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية	جدول رقم: 02

فهرس الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
09	مراحل التدقيق الاجتماعي	شكل رقم: 01
24	أهداف نظام الرقابة الداخلية	شكل رقم: 02
40	الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية بسكرة	شكل رقم: 03

فهرس الملحق:

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
77	فاتورة خاصة بالمؤسسة المتكفلة بالنقل	ملحق رقم: 01
79	وثيقة خاصة بمراجعة أنشطة بسكرة 2016	ملحق رقم: 02
80	وثيقة أنشطة العمل والحماية الصحية لمنطقة بسكرة	ملحق رقم: 03
81	مطوية خاصة بنظام الدفع للطرف الثالث	ملحق رقم: 04

الصفحة	فهرس المحتويات
	البسمة
	شكر و عرفان
	الإهداء
	ملخص الدراسة
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ - و	مقدمة
	<b>الفصل الاول: الاطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية</b>
	المبحث الاول: عموميات التدقيق الاجتماعي
03	المطلب الاول: مفهوم التدقيق الاجتماعي
05	المطلب الثاني: أنواع مبادئ التدقيق الاجتماعي
07	المطلب الثالث: مستويات ومراحل التدقيق الاجتماعي
	المبحث الثاني: الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية
12	المطلب الاول: نشأة وتعريف نظام الرقابة الداخلية
19	المطلب الثاني: أنواع وأهداف وإجراءات نظام الرقابة الداخلية
29	المطلب الثالث: المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية ووسائلها وتقييمها
	المبحث الثالث: أثر التدقيق الاجتماعي على الرقابة الداخلية
34	المطلب الاول: علاقة التدقيق الاجتماعي بالرقابة الداخلية
35	المطلب الثاني: مسؤولية المدقق الاجتماعي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية
35	المطلب الثالث: مساهمة التدقيق الاجتماعي في الرقابة الداخلية
36	خلاصة الفصل:
	<b>الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك للشؤون الاجتماعية- بسكرة-</b>
	المبحث الاول: تقديم عام لمؤسسة سوناطراك للشؤون الاجتماعية
39	المطلب الاول: نشأة وتعريف ناحية الشؤون الاجتماعية سوناطراك بسكرة

40	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعي بسكرة
41	المطلب الثالث: وظائف المديرية العامة لمؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية بسكرة
	<b>المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية في مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية</b>
46	المطلب الأول: التدقيق الاجتماعي في مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -
56	المطلب الثاني: الرقابة الداخلية في مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية
	<b>المبحث الثالث: دراسة العلاقة بين التدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية في مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية</b>
46	المطلب الأول: التدقيق الاجتماعي في مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -
56	المطلب الثاني: الرقابة الداخلية في مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -
60	المطلب الثالث: دراسة العلاقة بين التدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية في مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية
66	<b>خلاصة الفصل التطبيقي</b>
68	<b>الخاتمة</b>
70	<b>قائمة المراجع</b>
75	<b>الملاحق</b>

مقدمة:

إن التطور الكبير الذي شهدته المؤسسة عبر الزمن وكذا التطور في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وتشابكها جعل المؤسسات تتعامل مع عدة أطراف مختلفة وهيئات لها مصالح بالشكل المباشر أو غير المباشر في المؤسسات مما أوجب على المؤسسة تبني وظيفة جديدة داخل هيكلها التنظيمي، تسمح لها بإبلاغ كل هؤلاء المتعاملين بكل التطورات داخل المؤسسة وكذا النشاطات التي تقوم بها، ولكي تقوم بهذه المهمة على أكمل وجه، وجب أن تتمتع هذه المهمة بصفة الحياد والموضوعية في إيصال مختلف التقارير لمن يهمهم الأمر، وعلى هذا الأساس نشأ التدقيق لمساعدة المؤسسة على تلبية هذه المتطلبات، وكذا الحكم على مدى تعبير القوائم المالية عن نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة وعن مركزها المالي في نهاية مدة محددة.

ومن جهة أخرى تسعى المؤسسات الاقتصادية دوماً إلى تحقيق أهدافها والعمل على المساهمة في رفاهية المجتمع، وفي ظل الأزمات والنكسات التي شهدتها العالم سابقاً فكان الزاماً على المؤسسات أن تواكب الأحداث والتطورات، حيث لاحظ توجه المؤسسات نحو التوسع وزيادة الحجم والنشاط.

وفي ظل هذه التغيرات توجب على المؤسسة تحسين أدائها من أجل الوصول إلى تحقيق أهدافها ولا يتسنى ذلك إلا من خلال إتباع أساليب وخطط تجعل المؤسسة مستعدة للتعامل مع الاخطار المتوقعة وكذلك تمكنها من معرفة طرق تحقيق الربح الوافر، ومن هنا تبرز ضرورة وجود وظيفة التدقيق الاجتماعي لتكفل للمؤسسة وجود نظام رقابة سليم، حيث يملك التدقيق الاجتماعي نشاطاً مستقل توكيدي يهدف للتحقق من صحة العمليات وسلامة القوائم المالية وهذا لضمان نظام رقابة داخلي فعال، كما تمثل الرقابة الداخلية مجموعة العمليات والإجراءات المتخذة من طرف الإدارة لضبط عمليات المؤسسة سعياً لتحقيق أهدافها.

كما يعتبر نظام الرقابة الداخلية إحدى أهم الوظائف الأساسية في المؤسسة هدفها خدمة الإدارة ومساعدتها في القيام بأعمالها، وبالرغم من ارتباط الوظائف الإدارية بعضها البعض إلا أن لوظيفة الرقابة أهمية خاصة باعتبارها الوسيلة التي يمكن عن طريقها الاطمئنان عن حسن سير عمل المؤسسة، حيث تركز أية إدارة في أي مؤسسة على نظام الرقابة الداخلية باعتبارها نظاماً يساعد في تحقيق أهدافها وكذا الالتزام بمسؤولياتها، حيث يعتبر أيضاً نظام الرقابة الداخلية بمثابة خط دفاع الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات صلة بالمؤسسة.

إشكالية الدراسة:

ان ظهور التدقيق الاجتماعي كان نتيجة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، وبغية الإحاطة بالموضوع من مختلف جوانبه، والخوض

فيه بصورة أكثر تفصيل قمنا بطرح الإشكالية الرئيسية التالية:

— كيف يساهم التدقيق الاجتماعي في تفعيل الرقابة الداخلية للمؤسسة؟

ومن هذه الإشكالية يمكن طرح بعض الأسئلة الفرعية:

— ما هي مبادئ التدقيق الاجتماعي؟

— ماهي مقومات نظام الرقابة الداخلية؟

— هل توجد علاقة بين التدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية؟

فرضيات الدراسة:

لفحص المشكلة البحثية تم اعتماد الفرضيات الآتية:

— مبادئ التدقيق الاجتماعي: شامل، مقارن، منتظم، مراجعة (فحص).

— مقومات نظام الرقابة الداخلية: هيكل تنظيمي كفء حيث يكون التنسيق والترابط بين الأهداف الرئيسية والفرعية، نظام

محاسبي سليم وفعال، وضع سياسات وإجراءات خاصة لحماية الأصول.

— نعم توجد علاقة بين التدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية وهي علاقة تكاملية، فالتدقيق الاجتماعي هو عملية فحص

وتدقيق للبيانات الواردة في الدفاتر والسجلات والرقابة الداخلية هي الإطار الذي يضمن تحقيق أهداف الشركة،

والتحكم في معاملاتها الإدارية والمالية، ويفصل بين المهام والمسؤوليات الواقعة على موظفي الشركة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. التعريف بمختلف المفاهيم المتعلقة بالتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية
2. معرفة مدى الاهتمام بالجانب الاجتماعي للمؤسسة
3. أهمية التعرف على مدى إدراك وتطبيق التدقيق الاجتماعي من قبل المؤسسة
4. إعطاء صورة مجسدة للعمليات التي يقوم بها المدقق الاجتماعي خلال عمله والطرق التي يتخذها في تفعيل الرقابة الداخلية.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضوع إلى عدة أسباب من بينها:

1. الرغبة في التعرف على هذا الموضوع والتعرف أكثر على المفاهيم المتعلقة به من الناحية النظرية والتطبيقية
2. التعرف على مدى اعتماد المؤسسات الجزائرية على التدقيق الاجتماعي في تفعيل الرقابة الداخلية لتحسين أدائها وتطورها
3. موضوع حديث وجدير بالدراسة والبحث خاصة في جانب التدقيق الاجتماعي.
4. الغموض الذي يحيط بموضوع التدقيق الاجتماعي بحيث أن الأغلبية لا يدركون المعنى الحقيقي له ويخلطون بينه وبين التدقيق

المالي المحاسبي.

حدود الدراسة:

- ✓ **حدود مكانية:** تمت هذه الدراسة المقطعية في مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية بسكرة.
- ✓ **حدود زمانية:** مدة الدراسة الميدانية من 2023/03/05 إلى 2023/03/19.
- ✓ **حدود بشرية:** اشتملت الدراسة على عينة من العاملين على (رئيس مصلحة المالية، إطار مالي، محاسب، رئيس مصلحة

النشاط والحماية الاجتماعية).

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة ومناقشة الفرضيات قمنا بتقسيم البحث الى جانبين: جانب نظري واخر تطبيقي، حيث اتبعنا الجانب الوصفي في الفصل النظري، ودراسة حالة في الجانب التطبيقي.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية وحدائة موضوع التدقيق الاجتماعي بشكل عام. وذلك من خلال:

▪ من الجانب النظري:

1. تبرز أهمية هذه الدراسة كونها تكشف العلاقة بين بعدين مهمين في حياة المؤسسات ألا وهما التدقيق الاجتماعي

والرقابة الداخلية

▪ من الجانب التطبيقي:

1. ان المؤسسة الوطنية الاقتصادية سوناطراك للشؤون الاجتماعية بسكرة قطاع مهم في الجانب الاجتماعي وان

التدقيق الاجتماعي يعتبر أداة رقابية فعالة لا يمكن الاستغناء عنها في المؤسسة

الدراسات السابقة:

• دراسة رجب اشيميلة ميلاد (يوليو 2014)، إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة

الاجتماعية، قسم المحاسبة، المجلة الجامعة، العدد 16 المجلد 3.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لمفهوم المراجعة الاجتماعية،

وكذلك لدراسة علاقة بعض العوامل على إدراك المراجع لمفهوم المراجعة الاجتماعية، وذلك من خلال استطلاع

آراء عينة من المراجعين الخارجيين في المنطقة الشرقية في ليبيا، كما توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

— المحاسبين القانونيين في ليبيا يدركون مفهوم المراجعة الاجتماعية ولا يطبقونها عند فحص البيانات المالية

كجزء من عملية المراجعة الشاملة

— وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين إدراك المراجع الخارجي في ليبيا لمفهوم المراجعة الاجتماعية وبين

عدد من العوامل ن وهي المؤهل العلمي ومدة الخبرة ونوعية الشهادات المهنية.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها المتغير التابع " المراجعة الاجتماعية" (التدقيق الاجتماعي) لكن اهتمت على مدى تطبيق المراجع الداخلي لأسلوب المراجعة الاجتماعية (التدقيق الاجتماعي)، على على خلاف الدراسة الحالية التي تم تناولنا فيها دوره في تفعيل الرقابة الداخلية في المؤسسة.

- دراسة سكاك مراد (2010)، دور التدقيق الاجتماعي في بناء استراتيجية المؤسسات العمومية الوطنية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه.

تهدف الدراسة إلى مساهمة التدقيق الاجتماعي في استراتيجية إدارة الموارد البشرية في المؤسسة، أن الموارد البشرية تعتبر من أئمن أصول المؤسسة التي يمكن تطويرها واستثمارها كسلاح تنافسي واستخدامها لوسائل تسييره أكثر تعقيدا ووسائل رقابية وتشخيصه أكثر تطورا كالتدقيق الاجتماعي، حيث توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- يساهم التدقيق الاجتماعي في تدعيم إدارة الموارد البشرية في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- يساهم التدقيق الاجتماعي في بناء استراتيجية إدارة الموارد البشرية للمؤسسة.

تتفق هذه الدراسة الحالية في تناولها المتغير المستقل " التدقيق الاجتماعي" لكن اهتمت بدوره في بناء

استراتيجية المؤسسة على خلاف الدراسة الحالية التي يكمن دورها في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة

- دراسة بلال براهيم، 2014 / 2015، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية؛ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر:

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية من خلال عمل المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المراجع الخاصة بالموضوع " كتب، مجلات، مواقع انترنت وغيرها" واستبيان موجه للمراجعين الداخليين والمسؤولين عن عملية المراجعة الداخلية في بعض هذه المؤسسات من أجل تحديد درجة تأثير كل من مهام المراجع الداخلي ومبادئه المهنية على تحسين هذا النظام. ومن أهم النتائج المتوصل إليها هو أن:

- المراجعة الداخلية أداة من أدوات نظام الرقابة الداخلية يقوم بمهامها المراجع الداخلي، وتستعملها المؤسسة من أجل تقييم أداء أنشطتها المختلفة: المحاسبية، المالية، التشغيلية والإدارية،
- الكشف عن نقاط الضعف فيها، تنبيه الإدارة بما قد تواجهه من مخاطر مستقبلية وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجة ذلك، كما يركز نشاط المراجعة الداخلية على مجموعة من العناصر والتي يتحدد على أساسها درجة

تأثيرها على نظام الرقابة الداخلية ومن أهم هذه العناصر استقلالية المراجع الداخلي، خبرة المراجع الداخلي ومتابعة المراجع الداخلي لنتائج المبلغ عنها.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في تناولها لموضوع الرقابة الداخلية إلا أنه يوجد اختلاف في أن الدراسة الحالية تم التناول فيها لدور التدقيق الاجتماعي في تفعيل الرقابة الداخلية

• دراسة شعباني لطفى (2004)، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين التسيير، جامعة الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز أهمية المراجعة الداخلية بالمؤسسة باعتبارها أداة فعالة بها، و محاولة إظهار الأعمال التي تقوم بها المراجعة الداخلية و مدى مساهمتها في خلق القيمة المضافة في حالة ما إذا تم استغلالها من طرف المديرية العامة للمؤسسة. أهم النتائج المتوصل إليها:

- يكمن الهدف الأساسي للرقابة الداخلية في ضمان صحة البيانات التي ستأخذ كأساس للتحكم على مدى صحة الأداء من جهة وعلى النتائج التي ستظهرها القوائم المحاسبية وكذا المركز المالي إلى جانب حماية الممتلكات من جهة أخرى.
- إن الرقابة الداخلية هي مجموعة من الوسائل والقوانين التي توضع من طرف الإدارة لضمان التحكم في وظائف المؤسسة بغية الوصول إلى تسيير فعال للعمليات المالية والإدارية التي تقوم هذا الأخيرة، فنظام الرقابة الداخلية وبالإضافة إلى أنه أداة للتسيير، فهو أداة للوقاية والإنذار عن كل ما يمكن أن يمس باستقرار المؤسسة ذلك عن طريق التحكم في المخاطر وتعديل إجراءات التسيير في الوقت المناسب.

تتفق هذه الدراسة مع الدراسة الحالية كونها تنطرق إلى نظام الرقابة الداخلية في المتغير المستقل لكن اهتمت بدوره في تقييم نظام الرقابة الداخلية من طرف المراجع الداخلي، عل خلاف الدراسة الحالية كونها تنطقت إلى الرقابة الداخلية في المتغير التابع والذي تم التناول فيها لدور التدقيق الاجتماعي في تفعيل الرقابة الداخلية

## هيكل الدراسة :

قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين فصل يمثل الجانب النظري وفصل يمثل الجانب التطبيقي إضافة إلى مقدمة وخاتمة.

**الفصل الأول:** تطرقنا إلى الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية، بحيث في المبحث الأول: تطرقنا إلى عموميات التدقيق الاجتماعي (أساسيات التدقيق الاجتماعي)، ثم في المبحث الثاني: الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية ( مفاهيم حول الرقابة الداخلية)، ثم في المبحث الثالث: تطرقنا للعلاقة بين التدقيق الاجتماعي ونظام الرقابة الداخلية.

دراسة الفصل الثاني: فكانت دراسة تطبيقية للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية في مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية

بسكرة

من خلال المقدمة فقد تطرقنا الى نطاق الدراسة محل البحث كتمهيد لطرح الإشكالية الرئيسية للبحث والتي جاءت تحتها

مجموعة من الفرضيات كانت إجابة على أسئلة فرعية قد طرحت مع ذكر أسباب اختيار البحث واهمية الدراسة

اما الخاتمة فقد عرضنا من خلالها اهم النتائج المتوصل اليها بالإضافة الى التوصيات والاقتراحات وكذا افاق الدراسة .

الفصل الأول:

الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

تمهيد:

يعتبر التدقيق الاجتماعي مكملاً للتدقيق المالي والمحاسبي الذي بدوره يحقق التكامل بين الحاجات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية للفرد والمجتمع فهو عملية مستمرة لفحص وتحليل وتقويم ودراسة وتشخيص استراتيجي للوضع الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية بما يسمح لها بالإشراف وتوجيه الأداء وفي الوقت نفسه يتيح للجماهير التأثير في أداء وسلوك المنظمة الاقتصادية وسياساتها المستقبلية.

ومن جهة أخرى يعد نظام الرقابة الداخلية جزء مهم من كل نظام تستخدمه المؤسسة لتنظيم وتوجيه عملياتها، وينبغي أن تهتم به كافة المؤسسات لكونه نظام يضبط الأداء ويضمن تحقيق الأهداف المرسومة، كما أنه يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان السليمة،

وبهذا يتم التفصيل في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث كالتالي:

✓ المبحث الأول: عموميات التدقيق الاجتماعي

✓ المبحث الثاني: الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية

✓ المبحث الثالث: علاقة التدقيق الاجتماعي بنظام الرقابة الداخلية

### المبحث الأول: عموميات التدقيق الاجتماعي

يعتبر التدقيق الاجتماعي هو فحص رسمي ومنهجي للمسؤولية الاجتماعية للشركة، وقد تشمل عمليات التدقيق الاجتماعي عمليات التدقيق البيئي وبعض الجوانب الأخرى للعمل مثل الصحة والسلامة المهنية وخطط ومزايا الموظفين، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى كل ما يخص التدقيق الاجتماعي من خلال:

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الاجتماعي وأخلاقيات المهنة

المطلب الثاني: أنواع ومبادئ التدقيق الاجتماعي

المطلب الثالث: مراحل التدقيق الاجتماعي

### المطلب الأول: مفهوم التدقيق الاجتماعي

في هذا المطلب يتم التطرق على التعاريف التي أعطيت للتدقيق الاجتماعي وأهميته

### الفرع الأول: تعريف التدقيق الاجتماعي

ما زال الاتفاق غير موحد على مفهوم واحد للتدقيق الاجتماعي، وذلك أن المؤسسات المهنية والباحثين مهتمين بالموضوع، لم يجمعوا على تعريف علمي واضح ومحدد المعالم به، ومنه سنتطرق إلى بعض التعاريف منها:

عرف على أنه: عملية مستقلة للتقييم، وضمان ان الأداء الناتج موثوق من جهة، ولتحديد وقياس الفجوات للتعرف على

أسبابها واثارها ونتائجها من جهة أخرى. (Rodolphe & soufyane frimous, 2006, p. 03)

كما عرف أيضا بأنه: المراجعة المطبقة على الإدارة والأنشطة والعلاقات بين الأفراد والجماعات في المنظمات، فضلا عن تقاريرها

المقدمة إلى أطرافها المعنية الداخلية والخارجية. (institut international de laudit social, 2006, p. 02)

كما اختلفت المسميات حول التدقيق الاجتماعي فأطلق عليه (تدقيق الأفراد، تسيير الموارد البشرية) والتدقيق الاجتماعي يعد الأكثر استعمالا بحيث يعرف كالتالي: نميز مفهومين حول التدقيق الاجتماعي: (laudit social dans le contexte marocain- un nouveau créneau pour l'expert – comptable.Aspects méthodologiques et proposition d'un référentiel d'audit, 02/01/2016, p. 25)

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

المفهوم الأمريكي: عرف John HUMBLE في كتابه " تدقيق المسؤولية الاجتماعية " بأنه مراجعة المسؤولية الاجتماعية للشركة فيما يتعلق بالبيئة الداخلية (علاقات الموظفين) وبيئتها الخارجية (العلاقات مع المساهمين والمستثمرين).

المفهوم الفرنسي: وعرفها كل من " R.VATIER و R.MEIGNA " التدقيق الاجتماعي هو وسيلة لإدارة وقيادة الشركة، عن طريق الحقائق والممارسات والهياكل المتعلقة بالتوظيف والعمل البشري في الشركة.

وعرف بأنه فحص وتقييم منظم وحيادي للمعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمنظمات، والذي يمكن تمييزه عن النشاط الاقتصادي لها، بغرض التحقق من مدى صدق وعدالة تعبير القوائم الاجتماعية عن المعلومات المرتبطة بمدى تنفيذ المنظمات للمسؤولية الاجتماعية لها، ومدى مساهمتها في الرفاهية العامة للمجتمع خلال فترة معينة، وإعداد تقرير عن نتائج ذلك الفحص والتقييم للأطراف المعنية داخل المجتمع. (ميلاد، يوليو 2014، صفحة 140)

### الفرع الثاني: أهمية التدقيق الاجتماعي

تتبع أهمية المراجعة الاجتماعية في الوقت الحاضر من استجابة كثير من مؤسسات الأعمال في الدول المتقدمة لمطالب الهيئات العلمية والمهنية، بضرورة الإفصاح المحاسبي عن البيانات ذات المضمون الاجتماعي نظرا لأن المؤسسات أصبحت تهتم ببعدين أساسيين هما البعد الاجتماعي السياسي والبعد الاقتصادي المالي.

وتتمثل أهمية المراجعة الاجتماعية فيما يلي: (عبير ، 2010، الصفحات 33-34)

- زيادة منفعة المعلومات عن المسؤولية الاجتماعية، وزيادة الاعلام الاجتماعي لها
- تشجيع المنظمات على القيام بالأنشطة الاجتماعية، زيادة الوعي بأهمية نشر نتائج الأداء الاجتماعي على الفئات المختلفة.
- زيادة مساهمة المنظمات في تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع

### الفرع الثالث: أهداف ومزايا التدقيق الاجتماعي

نتطرق في هذا الفرع إلى أهداف التدقيق الاجتماعية التي قام فيها المعهد الدولي للمحاسبة الاجتماعية والأخلاقية لتنسيق المعلومات والمعرفة حول التطبيقات المتنامية للتدقيق الاجتماعي والذي تم تأسيسه عام 1995، بتحديد أهداف التدقيق الاجتماعي بالتالي: (المجد و و آخرون ، 2012، صفحة 12)

1. يسمح التدقيق الاجتماعي المؤسسة بالإشراف الفعال وتوجيه الأداء، وفهم العلاقة بين النواحي التجارية والاجتماعية، وفهم تكلفة ومضامين الاثار البيئية والاجتماعية والثقافية لنشاطها للاختيار من بين الأولويات، وتعديل التطبيق في ظل النتائج المستخلصة.
2. تسمح لجمهور المؤسسة بالتأثير على أدائها وسلوكها والتأثير على سياساتها المستقبلية.
3. تمكن المؤسسة من التقرير عن أدائها وإنجازاتها الاجتماعية بطريقة مبنية على اثباتات موثقة بدلا من ادعاءات لا أساس لها.
4. تسمح لممولي المؤسسة ومقرضيها وجمهورها (عمالها، وعملائها، وموظفيها، والمجتمع) للحكم على ما اذا كانت المؤسسة قد حققت قيمة مضافة من الناحية الاجتماعية والثقافية والبيئية التي قامت لتحقيقها.
5. تمكن المؤسسة من تحسين أدائها الاجتماعي سنة بعد أخرى بطريقة ضمنية واضحة وقابلة للقياس.

### المطلب الثاني: مبادئ وأنواع التدقيق الاجتماعي

قام المعهد الدولي للمحاسبة الاجتماعية والأخلاقية لتنسيق المعلومات والمعرفة حول التطبيقات المتنامية للتدقيق الاجتماعي بوضع مبادئ وأنواع تشكل الأساس للتدقيق

#### الفرع الأول: مبادئ التدقيق الاجتماعي

من خلال هذا الفرع يمكننا ان نوضح مدى مساعدة التدقيق الاجتماعي في المنظمات وتشجيعها وباستمرار على الاشراف على أدائها الاجتماعي وتحسينه باستمرار، وهناك ستة مبادئ تشكل الأساس للتدقيق الجيد وهي: (معراج ، 2012، الصفحات

(9-8)

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

1. نظرة شمولية ومتعددة: معناه أنه يجب ان يعكس التدقيق الاجتماعي وجهات نظر كل المعنيين والمتأثرين بالمؤسسة.
2. شامل: معنى ذلك أن يركز التدقيق الاجتماعي ليشمل في النهاية قياس مدى تحسن الأداء من النواحي الاجتماعية والبيئية والثقافية
3. مقارن: لا بد للتدقيق الاجتماعي أن يوفر وسائل تمكن من مقارنة أداء المؤسسة عبر السنوات، وباداء المؤسسات المماثلة وبالآداء المعياري للصناعة
4. منتظم: يجب أن ينفذ التدقيق الاجتماعي بشكل منتظم، وليس مؤقتا او لمرة في العمر
5. مراجعة (فحص): يجب أن تفحص الحسابات الاجتماعية سنويا بواسطة شخص او اكثر ممن ليس لهم مصلحة في تزييف النتائج (محايدين).
6. الإفصاح: يجب أن تكون نتائج التدقيق الاجتماعي متاحة ومعلنة لكل المعنيين في المنظمة والمجتمع بشكل عام.

### الفرع الثاني: أنواع التدقيق الاجتماعي

(خولة و جبار ، 2011، صفحة 7) وهي كالاتي:

1. **تدقيق الأداء:** ويشير إلى تحقيق الرقابة الفاعلة والكفؤة على ما أنجز من أهداف قياسا بالغايات المنشودة ودرجة التوافق بين الموارد المستخدمة وعقلنة وترشيد الانفاق العام وتجنب مظاهر الهدر والضياع أو التبذير ومحاربة الفساد بكل أشكاله واستبعاد تأثيراتها في الدولة والمجتمع، وقد عرفته منظمة الانتوساي بأنه رقابة الاقتصاد والكفاءة والفعالية التي تستخدم بها الوحدة الخاضعة لتدقيق مواردها للنهوض بمسؤولياتها، إذ انه يمثل تقويم أنشطة وحدة ما للتحقق ما إذا كانت مواردها قد تمت إدارتها وفق مراعات جوانب التوفير والكفاءة والفعالية ومن ان متطلبات المساءلة قد تمت الاستجابة إليها بصورة معقولة، فيعد تدقيق الأداء نوعا من أنواع الرقابة لتحديد مواطن القوة والضعف من خلال مقارنة الأداء الفعلي المتحقق بما محدد مسبقا من خطط ومعايير ومختلف أنشطتها المالية والإدارية والفنية والاجتماعية والبيئية واقتراح الحلول اللازمة للتغلب على هذه الاختلافات للوصول إلى الأداء المطلوب، ويهدف إلى تحقيق من كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها في أفضل وجه وتقديم النصح لمعالجة مواطن الضعف في النظام الإداري المطبق وهو يعد أداة من أدوات الإدارة

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

أهدافها وطاقاتها الإنتاجية وأعباءها الإدارية، وتحسين أداء ملاكات الإدارة من جهة والحفاظ على البيئة والمجتمع من جهة أخرى من خلال تقديم مؤشرات اجتماعية عن الأداء.

وجاءت دراسات الجمعية القومية للمحاسبين (NAA) وجمعية المحاسبين الأمريكيين (AAA) ودراسات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) لتأكيد أهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي وإرساء الأسس اللازمة لقياس فاعلية البرامج الاجتماعية والأداء الاجتماعي لوحدة الأعمال، إذ طالب مجمع المحاسبين القانونيين بإنكلترا وويلز وحدات الأعمال بضرورة تضمين التقارير المالية نتائج الأداء الاجتماعي للتعرف على مدى إسهاماتها الاجتماعية وحجم ارتباطها بالبيئة المحيطة.

**2. تدقيق الالتزام:** هو الذي يفحص الالتزام الإداري والقانوني واستقامة وصحة الإدارة والأنظمة المالية وأنظمة التحكم والضبط الإداري.

### المطلب الثالث: مستويات ومراحل التدقيق الاجتماعي

إن تطبيق التدقيق الاجتماعي يستوجب دراسة ومعرفة مسبقة لمستوياته ومراحله

#### الفرع الأول: مستويات التدقيق الاجتماعي

لممارسة التدقيق الاجتماعي يجب المرور بثلاث مستويات والتي تكمل بعضها البعض لأنه يمس جميع المستويات داخل التنظيم

إذ يمكن توضيح هذه المستويات من خلال الجدول التالي:

**الجدول رقم 01:** يوضح مستويات التدقيق الاجتماعي.

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

التدقيق والتحقق والفحص	مستوى النشاط
- التحقق من الأرقام - المطابقة والشرعية	الإداري والوظيفي
- مدى تطبيق الإجراءات الموجودة - مدى تناسق الإجراءات مع السياسات وباقي الإجراءات - ملاءمة الإجراءات مع الأهداف	التسيير الإجرائي
- تسطر الأهداف - تناسق داخلي للأهداف - تنظيم ونوعية الأفراد وكمياتهم - إدماج الأهداف الخاصة بالأفراد مع الأهداف العامة بالنظر إلى إمكانيات والخارجية للمؤسسة.	الاستراتيجي القيادي

المصدر: خيرة زقيب وآخرون، دور التدقيق الاجتماعي في تحسين أداء الموارد البشرية، مجلة الدراسات والأبحاث، 2017، ص 03.

ويتم شرحها وفق ما وردت عليه كالتالي:

- 1. المستوى الوظيفي الإداري:** هنا التدقيق الاجتماعي يخص التسيير الوظيفي اليومي، أي الهدف منه فحص المعلومات المتاحة والتحقق من الأرقام أي القوائم المالية عن طريق اختيار مصداقيتها وتحليلها ومصدرها كما يدرس مدى مطابقة الإجراءات للأنظمة والتشريعات المفروضة على المؤسسة. وذلك لتفادي الأخطار وإعطاء توصيات فورية لأن في هذا المستوى قصير المدى، وهذا ما يعرف بالمراجعة المطابقة (المرجع السابق، صفحة 04).
- 2. المستوى التسييري الإجرائي:** أي في هذا المستوى يتم مراقبة ومراجعة مدى احترام تطبيق الإجراءات الموجودة، وأيضا تناسق الإجراءات مع السياسات الموضوعية من قبل، كما يسهم على مدى صحة تطبيق التوصيات التي توصل إليها المدقق الوظيفي.
- 3. المستوى الاستراتيجي القيادي:** يهدف إلى المساهمة في وضع سياسات المجال الاجتماعي وتحرير البرامج المتوسطة وطويلة المدى، كما يسمح بالاندماج ضمن مراحل التخطيط العام للمؤسسة (مراد، 2010)

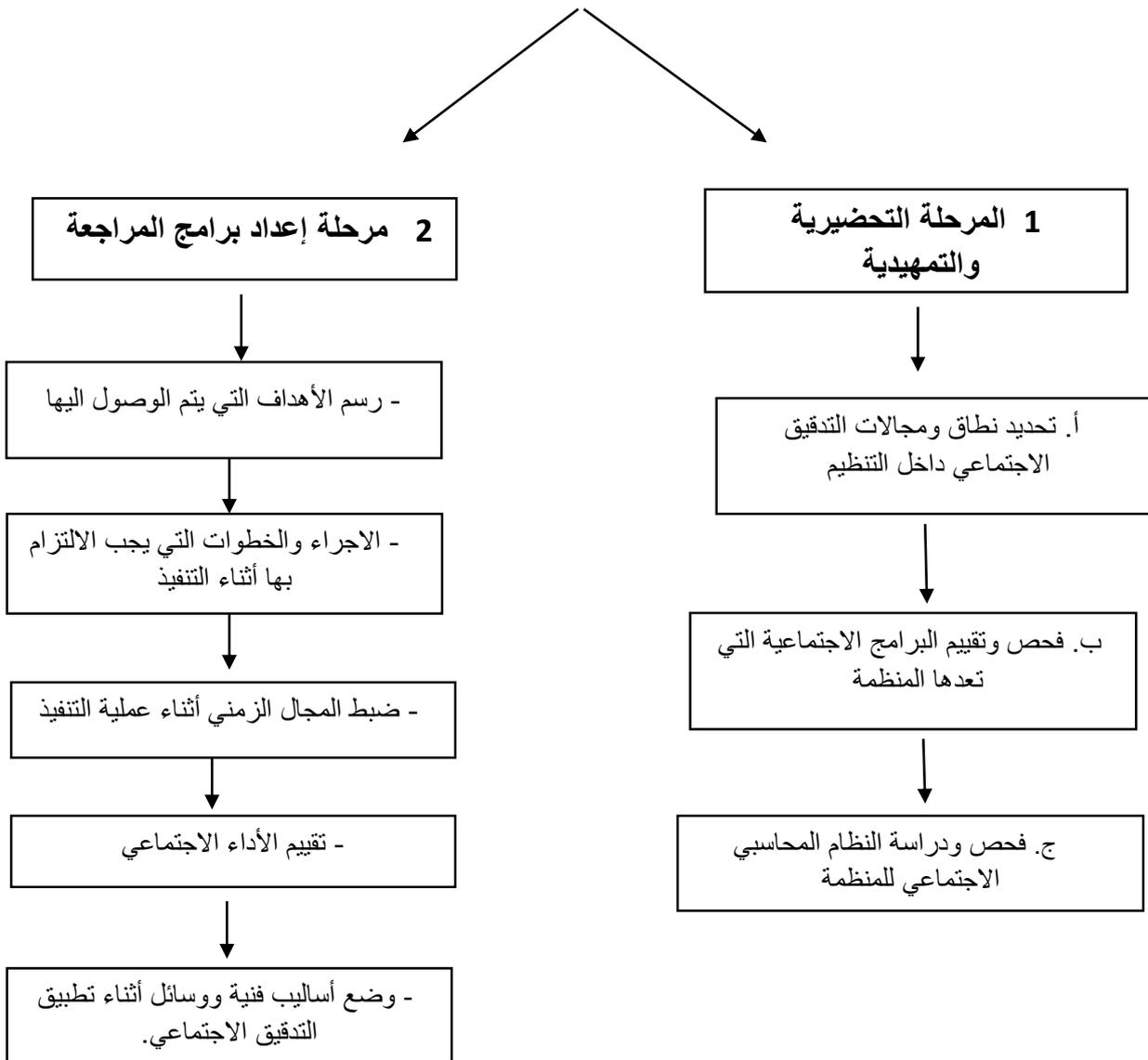
## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

يستخلص مما تم عرضه أن التدقيق ثلاث مستويات تلعب دورا هاما وذلك للسير الحسن، فالمستوى الأول يهدف إلى تفادي الأخطاء من خلال التحصيل على النتائج الفورية، أما المستوى الثاني فيهدف إلى السهر على احترام تطبيق الإجراءات في مجال تسيير الموارد البشرية ومتابعة سياسات ومراقبة البرامج الاجتماعية، كما أن المستوى الثالث يهدف إلى ربط بين المستويات الأولى والثانية لأنه همزة وصل وذلك لأجل نجاح خطط المؤسسة حول الوضعية الاجتماعية.

### الفرع الثاني: مراحل التدقيق الاجتماعي

للقيام بالتدقيق الاجتماعي لابد من المرور بمجموعة من المراحل والإجراءات التي تسهل على المدقق الاجتماعي تطبيقه للخطط المرسومة، والتي سنتطرق إليها على النحو التالي: (لظفي، 2005، صفحة 300)

#### الشكل رقم 01: يوضح مراحل التدقيق الاجتماعي



## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مرجع احمد حلمي جمعة، الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكد، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص 188.

ويتم شرحها وفقا لما وردت عليه كالتالي:

**1- المرحلة التحضيرية والتمهيدية:** تهدف هذه المرحلة إلى إعطاء المدقق الاجتماعي فكرة وتصور واضح عن المنظمة محل

التدقيق والفحص وخاصة إذا كانت مراجعة القوائم والتقارير الاجتماعية تتم للمرة الأولى، وهذه المرحلة تنقسم إلى:

**أ- تحديد نطاق ومجالات التدقيق الاجتماعي داخل المؤسسة:**

إذ يتوجب على المدقق أن يحدد نطاق ومجال التدقيق الذي سيمارسه في المنظمة منذ البداية ويمكنه من وضع برنامج

شامل حول كافة الأنشطة المكونة لمجالات المسؤولية الاجتماعية.

**ب- فحص وتقييم البرامج الاجتماعية التي تعدها المؤسسة:**

من الضروري وجود تكامل بين أهداف المنظمة وأهداف المجتمع وهذا يعود للفحص (التشخيص) الذي يقوم به المدقق

الاجتماعي للأنشطة التي تقوم بها المؤسسة (الأنشطة الاجتماعية) والعمل على تقييم ذلك البرامج أي إعطائها نتائج صحيحة

وذات مصداقية حول ما تم تطبيقه وهذا لإرضاء العمل وإشباع حاجاتهم الاجتماعية، وإرضاء المجتمع (العملاء، الموردون،

المستثمرين....).

**ج- فحص ودراسة النظام المحاسبي الاجتماعي للمؤسسة:**

وتعد هذه المرحلة الحلقة المهمة في المرحلة التحضيرية، إذ يقوم المدقق (المراجع) بفحص ودراسة النظام المحاسبي الاجتماعي

المتبع والمطبق في المنظمة محل المراجع وذلك من عدة نواحي من حيث مشتملاته كالمجموعة الدفترية والإجراءات المحاسبية

الخاصة بالقيود والترحيل وضبط الحسابات واستخراج النتائج وإعداد القوائم الاجتماعية لبيان نتيجة النشاط الاجتماعي في

نهاية الفترة المحاسبية.

من خلال ما تم ذكره سابقا، فإن المرحلة الأولى (تحضيرية والتمهيدية) لها أهداف عديدة وذلك من خلال إعطاء المدقق

الاجتماعي النظرة عن المؤسسة محل التدقيق الاجتماعي فيها وذلك عن طريق توضيح البرامج المعمول بها وتقييمها.

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

2- مرحلة إعداد برامج المراجعة: بعد انتهاء المدقق من المرحلة السابقة (التمهيدية) يقوم بإعداد برنامج التدقيق (المراجع) بحيث يمثل هذا الأخير خطة عمل يسير عليها فريق المراجعة بأكمله ولذلك يجب أن يوضح البرنامج ما يلي: (أمين السيد، صفحة

(300)

أ- الأهداف التي يسعى هذا البرنامج تحقيقها من عملية التدقيق الاجتماعي

ب- الإجراءات والخطوات التنفيذية التي يجب الالتزام بها حتى يمكن من تحقيق الأهداف.

ج- توضيح البرنامج الزمني المتوقع لكل مرحلة من مراحل المراجعة (التدقيق).

د- المسؤولية التي تقع على عاتق كل عضو من أعضاء فريق المراجعة خلال عملية الفحص (التشخيص) والتحقق وتقييم الأداء الاجتماعي.

هـ- يجب أن يعكس البرنامج نطاق وأبعاد عملية المراجعة الاجتماعية (التدقيق) وحدودها من خلال مجالات المسؤولية الاجتماعية والأنشطة التي تمارسها المنظمة داخل كل مجال منها.

ي- يجب أن يوضح برنامج المراجعة الاجتماعية الأساليب الفنية التي تتماشى مع طبيعة الأنشطة الاجتماعية محل التدقيق والتي تمثل للإثبات في المراجعة الاجتماعية.

نستنتج من خلال ما تم التطرق له أن الشرط الأول والأساسي والواجب توفيره والذي يعتبر بمثابة الخطوة الأولى قبل

القيام بعملية التدقيق الاجتماعي هو الرغبة لأصحاب القرار الفعلي الذي عليهم أن يحددوه بدقة الهدف المرجو وذلك من خلال

المراحل التي يتبعها المدقق الاجتماعي وهذا بداية بالمرحلة التحضيرية والتمهيدية وهذا لإعطاء نظرة وصورة واضحة عن طريق تحديد

مجالات تدخل التدقيق الاجتماعي وفحص وتقييم البرامج الاجتماعية وفحص النظام المحاسبي الاجتماعي من خلال مجموعة

الدفاتر المحاسبية وضبطها واعداد القوائم الاجتماعية لبيان نتيجة النشاط الاجتماعي مروراً إلى مرحلة اعداد برنامج المرجعية والهدف

منه تحقيق ما مدى فعالية التدقيق الاجتماعي، وتقييم الأداء الاجتماعي.

### المبحث الثاني: الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية

لتحقق المؤسسة أهدافها المرجوة تقوم بوضع نظام رقابة داخلية فعال، وذلك من أجل ضمان حسن سير العمل داخل المؤسسة و التقيد بالسياسات الموضوعية و العمل على إنجازها وإكتشاف الأخطاء و تصحيحها وذلك من أجل إتباع إجراءات إدارية و محاسبية و عليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: نشأة وتعريف نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الثاني: أنواع وأهداف و إجراءات نظام الرقابة الداخلية.

المطلب الثالث: المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية.

المطلب الأول: نشأة وتعريف نظام الرقابة الداخلية.

لا يمكننا التطرق إلى مفهوم نظام الرقابة الداخلية قبل معرفة جذورها التاريخية ومراحل تطورها عبر العصور حيث مر التطور التاريخي لنظام الرقابة الداخلية بعدة مراحل و يمكن حصر تطور نظام بالرقابة فيما يلي:

الفرع الأول: نشأة نظام الرقابة الداخلية:

المرحلة الأولى: قبل سنة 1500 ميلادية .

قبل سنة 1500م كانت الأحداث المالية تسجل في سجلين منفصلين بواسطة أشخاص مستقلين يتولى كل منهم التسجيل لنفس العمليات مستقلا من الآخر وهذا لغرض وجود سجلين يمكن تطابقهما، وبالتالي يمنع التلاعب والإختلاس، فكأن الوظيفة الرقابية الداخلية كانت تتحقق داخليا وليس هناك من يراقب العمل من خارج المؤسسة، ويتطور النشاط التجاري ويزداد حجم الاتصالات الدولية نتيجة فتح آفاق جديدة عن طريق النقل البحري و إستعمار أماكن جديدة تطلب الأمر محاسبة العائدين من قباطنة السفن و العائدين بالثروات الدنيا القديمة للقارة الأوروبية فتطلب الأمر إستخدام مراجعين لغرض محاسبة قباطنة السفن هذه ومنع إختلاس هذه الثروات فكأن الرقابة وجدت في هذا الوقت للتحقق من الأمانة الأشخاص الذين عهد إليهم المسؤوليات المالية في ذلك الوقت لم يشار إلى أي نظام يتعلق برقابة داخلية أو أي نظام محاسبي، فالأسلوب الذي كان متبعاً ذلك الوقت هو تحقق مفصل لكل عملية أو حدث مالي يتم . (عبد الفتاح الصحن، 1998، صفحة 10)

### المرحلة الثانية: من سنة 1500 إلى سنة 1850 ميلادية

اتسع استخدام الرقابة لتشمل النشاط الصناعي الذي ظهر بوجود الثورة الصناعية وظلت الرقابة تعنى اكتشاف الاختلاسات والتلاعب، وازدادت أهمية ذلك بسبب انفصال الملكية لرأس المال عن الإدارة، وكانت الرقابة المالية تتركز في فحص مفصل للأحداث المالية. إلا أن هناك تغيرات جوهرية في اتجاهات الرقابة وأدواتها تحقق في خلال هذه المرحلة حيث كان هنالك اعتراف عام بضرورة وجود نظام محاسبي منتظم لغرض الدقة في التقرير ومنع التلاعب والاختلاس. والتغير الآخر كان القبول العام للحاجة إلى استعراض مستقل للنواحي المالية سواء المشروعات الكبيرة والصغيرة. (عبد الفتاح الصحن، 1998)

### المرحلة الثالثة : الفترة من 1850 إلى مابعد ذلك

كانت هناك تغيرات اقتصادية هامة أدت إلى ظهور المشروع الكبير الحجم و بروز مؤسسات المساهمة وانتقلت الإدارة من أفراد إلى مهنيين وأصبح أصحاب رأس المال غائبون عن الإدارة وبالتالي إنصب اهتمامهم على سلامة المحافظة على رأس المال .... وظهرت مهنة المراجعة كرقابة خارجية محايدة بالرقابة الداخلية كنظام ضروري لأي تنظيم محاسبي. (عبد الفتاح الصحن، 1998)

يرجع ظهور نظام الرقابة الداخلية كفكرة إلى الثلاثينيات وذلك بالولايات الأمريكية المتحدة ومن الأسباب الساسية التي أدت إلى ظهوره هي رغبة المؤسسات الأمريكية في تخفيض ثقل التدقيق الخارجي خاصة إذا أن التشريعات الأمريكية كانت تفرض على كل المؤسسات التي تتعامل في الأسواق المالية إلى إخضاع حساباتها للتدقيق الخارجي حتى يتم المصادقة عليها، و بقي دور الرقابة الداخلية مهمشا بحيث أنها لم تخصص بالاهتمام اللازم في بادئ الأمر إلى أن انتظم المدققون الداخليون في شكل تنظيم موحد في نيويورك سنة "1941"

كونو ما يسمى بمعهد المدققين الداخليين الأمريكيين الذي عمل منذ إنشائه على تطوير هذه المهنة و تنظيمها. و تماشيا مع التطورات الإقتصادية الحديثة، قام هذا المعهد بتعديل تعريفها سنة "1944" ثم سنة "1954" و "1971"، بحيث نلاحظ تطور أهداف الرقابة الداخلية من نظرة محاسبية محضة، تعتمد على اكتشاف الأخطاء و الغش و التلاعبات إلى إن أصبحت تهتم بكل النشاطات و الوظائف في المؤسسة. أما في وقتنا الحاضر نظام الرقابة الداخلية بالغ الأهمية باعتباره أداة إدارية يمكن الإعتماد عليها في ترشيد

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

العملية الإدارية بمفهومها المعاصر بحيث ابتدأت بنطاق و مجال ضيق يقتصر على مراجعة القيود و السجلات المالية ثم اتجهت بعد ذلك نحو المجالات الإدارية و التشغيلية نتيجة الظروف الإقتصادية . (لطفى، 2004، صفحة 70)

أما في الجزائر فيمكن القول أن هذه الوظيفة حديثة الإستعمال أو حتى حديثة الإعتراف بما كُنشطا لا يمكن الإستغناء عنه، فلم ينص عليها المشروع الجزائري إلا في نهاية الثمانينات من خلال المادة "40" من القانون التوجيهي للمؤسسات رقم 01/88 الصادر بتاريخ: 12 جانفي 1988 التي تنص على انه: " يتعين على المؤسسات العمومية الإقتصادية تنظيم هياكل داخلية خاصة بالمراقبة في المؤسسة و تحسين أنماط سيرها و تسييرها بصفة مستمرة

كما أكمل في نص المادة 58 على أنه: " لا يجوز لأحد أن يتدخل في إدارة و تسيير المؤسسة العمومية الإقتصادية، خارج الأجهزة المشكلة قانونا و العاملة في إطار الصلاحيات الخاصة بها . (القانون 88/01، 12/01/1988)

### الفرع الثاني: العوامل التي أدت إلى تطور الرقابة الداخلية :

تتمثل هذه العوامل في :

#### 1. اتساع حجم المؤسسة :

أدى اتساع حجم المؤسسة وتشعب نشاطها إلى صعوبة إدارتها إدارة فعالة مباشرة، نتيجة لتعدد عملياتها وتنوع مشكلاتها، وتشعب بنائها التنظيمي وتعقده، واستخدام عدد كبير من العاملين . وقد أدى ذلك إلى فقدان الصلة المباشرة التي كانت قائمة عندما كان حجم المؤسسة صغيرا ، من ناحية والى الإعتماد على تقارير إدارية وكشوف مالية وإحصائية وغيرها من البيانات التي تهدف إلى تلخيص الأحداث الجارية وترجمتها إلى أرقام .

يمكن عن طريقها تتبع العمليات وتحقيق الرقابة على نواحي النشاط المختلفة، من ناحية أخرى، ولكي تؤدي هذه الوسائل أهدافها وتحقق غايتها، فانه لا بد من التأكد من صحة ما تتضمنه هذه التقارير والكشوف من بيانات وأرقام وخلوها من أي خطأ أو تضليل، ومنه خطرت فكرة الرقابة الداخلية التي تخدم الإدارة العليا بشكل أساسي . (حسين القاضي، 1999 ، الصفحات 245-246)

#### 2. رغبة الإدارة في تقديم البيانات الصحيحة

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

إذا كانت الإدارة ترغب في الظهور بالمظهر الحسن ، تجاه المالك والمساهمين أو الدولة، عن إدارتها الفعالة للمؤسسة فإنها مجبرة على أن تقدم البيانات الصحيحة والدقيقة إلى الجهات التي تستخدم تلك البيانات، وفي حالة تقديم بيانات خاطئة أو مظللة، فإنه تقع على الإدارة عقوبات تنص عليها قوانين مختلفة . كما تهتم الإدارة العليا بأن تقدم لها بيانات قابلة للتدقيق واتخاذ القرارات من الإدارة الأخرى . كما يستدعي الأمر وجود تلك البيانات حاضرة وصحيحة عند الطلب، ولا يتسنى ذلك إلا إذا أعدت نظاما فعالا للرقابة الداخلية وطبقته .

### 3. تحول التدقيق الخارجي التفصيلي للحسابات إلى تدقيق اختياري

كان مدقق الحسابات الخارجي يقوم بتدقيق تفصيلي للعمليات المحاسبية كافة عندما كان حجم المؤسسة صغيرا ونشاطها محدودا . ولكن باتساع حجمها وتشعب عملياتها وتعقدتها، أصبح من التعذر القيام بتدقيق تفصيلي وشامل حتى وإذا كان ذلك ممكنا، فإنه يتطلب وقتا طويلا وتكلفة زائدة قد تكون غير اقتصادية، وربما يؤدي إلى الإرتباط في العمل إذا طالت مدة التدقيق .

### 4. تطور الشكل القانوني للمؤسسة و إضطرار الإدارة إلى حماية أصول المؤسسة

بكبر حجم المؤسسات، ظهرت الرغبة في البحث عن الأموال الضخمة لزيادة الاستثمار، وأدى ذلك إلى تطور الشكل القانوني للمؤسسات (من شركات أشخاص إلى شركات أموال)، فظهرت شركات المساهمة التي تميزت بانفصال الملكية عن الإدارة . وأصبحت الإدارة العليا (مثلة في مجلسها ) هي التي توجه المؤسسة ، ولما كانت قدرتها في القيام بجميع العمليات محدودة، لذلك اضطرت إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى مديريات مختلفة، وتحديد وظيفة معينة لكل منها وتعيين مسؤول عنها . ونتيجة ذلك أصبحت الإدارة العليا في حاجة للتأكد من أن المديریات والأقسام المختلفة، تسيير وفقا للخطوات العريضة التي رسمتها . وهنا يمكن القول أن الرقابة الداخلية بمفهومها الشامل هي التي تبين ذلك، وتطمئن الإدارة عن سلامة سير العمل بالمؤسسة .

أصبحت الإدارة (نتيجة انفصال الملكية عن الإدارة ) ذات مسؤولية كاملة عن حماية أصول المؤسسة وموجوداتها من الضياع وسوء الإستعمال، وتطلب الأمر أن تضع الإدارة من الإجراءات ما يكفل الحماية لهذه الأصول .

وحتى تتمكن من إخلاء مسؤولياتها اتجاه المالك أو المساهمين أو الدولة ، فإن عليها توفر سلسلة من الإجراءات التي تعمل على حماية الأصول والتأمين عليها، كما تعمل على تفادي الأخطاء والإهمال والتبذير واكتشاف ما قد يحدث من ذلك . وهذه الأمور

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

واجبات تقع على عاتق الإدارة، التي يقاس نجاحها أو فشلها بمدى تحقيقها لهذه الوظيفة الأساسية ومما يساعدها على ذلك ، بدون شك، هو وضع نظام رقابة محكم للرقابة الداخلية . (حسين القاضي، 1999 ، الصفحات 245-246)

### الفرع الثالث: تعريف و مبادئ نظام الرقابة الداخلية :

لنظام الرقابة العديد من التعاريف و المبادئ نذكر منها مايلي :

#### 1. تعريف نظام الرقابة الداخلية

يوجد العديد من التعاريف للرقابة الداخلية نظرا لمراحل تطورها وتضارب آراء المتخصصين في هذا المجال (محافظي الحسابات ، خبراء محاسبين ، مراجعين داخليين ..... ) ، فيما يلي مجموعة من التعاريف :

بدأ مفهوم نظام الرقابة الداخلية بمفهوم ضيق يهدف فقط إلى حماية النقدية باعتبارها هي أكثر أصول المؤسسة تداولاً ولذلك تم وضع مجموعة من الإجراءات والضوابط لمراقبة النقدية وحركة تداولها، واتسع نطاق هذه الإجراءات فيما بعد لتكون في مجموعها ما كان يطلق عليه الضبط الداخلي الذي يهدف بصفة رئيسية إلى :

حماية أموال المؤسسة وأصولها من السرقة والضياع والتقليل من احتمالات الأخطاء والغش . تم توسع المفهوم بعد ذلك وأصبحت أهداف الرقابة الداخلية تشمل كل من حماية أصول المؤسسة والتأكد من دقة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، وتنمية الكفاءة الإنتاجية وضمان تنفيذ السياسات الإدارية الموضوعية حيث تعرف الرقابة الداخلية على أنها الخطة التنظيمية ومجموعة الوسائل والإجراءات التي تستخدمها المؤسسة في حماية أصولها، والإطمئنان على دقة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها، وتنمية عوامل الكفاءة الإنتاجية، وضمان تنفيذ السياسات والخطط الموضوعية بواسطة الإدارة. (ثناء علي قباني، 2006، صفحة 121)

عرف من طرف الهيئة الدولية لتطبيق المراجعة IFAC على أنها كافة السياسات والإجراءات والضوابط الداخلية التي تتبناها إدارة المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان إلى الوصول هذه الإدارة وهو إدارة العمل بشكل منظم وكفئ والمتضمنة الإلتزام بسياسات الإدارة وحماية الأصول ومنع واكتشاف الغش والخطأ ، ودقة واكتمال السجلات المحاسبية، وإعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب . (محمد التهامي طواهر، صفحة 84)

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

حسب المعهد الأمريكي AICPA تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المؤسسة بهدف حماية أصوله، وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية، والتأكد من دقتها ومدى الإعتماد عليه وزيادة الكفاية الإنتاجية، وتشجيع العاملين على التمسك بالبيانات الإدارية الموضوعية . (محمد التهامي طواهر، صفحة 84)

حسب منظمة الخبراء المحاسبين والمحاسبين المعتمدين (OECCA) الفرنسية نظام الرقابة الداخلية هو مجموعة من الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل الإبقاء على دوام العناصر السابقة . (محمد التهامي طواهر، صفحة 84)

يتمثل نظام الرقابة الداخلية في الخطة التنظيمية وكافة الطرق والأساليب المطبقة داخل المؤسسة لتحقيق الأتي:

- 1- حماية أصول المؤسسة من السرقة أو الإستخدام غير المصرح به.
- 2- تعزيز الدقة والثقة في السجلات المحاسبية عن طريق تخفيض مخاطر الأخطاء المعتمدة وغير المعتمدة في النظام المحاسبي. ولتحقيق الأهداف السابقة، فان المؤسسة يجب أن تتبع عدة مبادئ رقابية تختلف وفقا لحجم المؤسسة وطبيعة أعمالها وفلسفة الإدارة. (محمد التهامي طواهر، صفحة 84)

تطور مفهوم الرقابة الداخلية حيث قدم معهد المحاسبين القانوني في إنجلترا تعريف المراقبة الداخلية أوضح فيه أنها لا تعني فقط الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية ولكن النظام الشامل لكل المراقبات المالية وغيرها الموضوعية بواسطة الإدارة لتسيير أعمال المؤسسة في طريق منظم للحفاظ على أصولها ولضمان دقة سجلات وإمكانية الإعتماد عليها بقدر المستطاع وعلى ذلك نجد أن المراقبة الداخلية تتعدى المسائل المالية والمحاسبية وحماية أصول المؤسسة . (عبد، صفحة 67)

### 2. مبادئ نظام الرقابة الداخلية :

تتمثل مبادئ نظام الرقابة الداخلية في مايلي :

#### – تحديد المسؤولية :

ويعني هذا المبدأ التخصص وتقسيم العمل بين العاملين بحيث يتم تخصيص عمل معين لكل فرد في المؤسسة .

✓ يجب أن تعهد الأعمال المرتبطة إلى أشخاص مختلفين.

✓ يجب فصل عملية التسجيل بالدفاتر عن مسؤولية حيازة الأصول.

وأهمية فصل الواجبات تنبع من أن العمل الخاص بأحد العاملين يجب أن يقدم أساس موثوق به لتقييم عمل الآخرين.

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

ويمكن شرح هذه المبادئ من خلال وظيفتي المشتريات والمبيعات . فعندما تعهد كافة الأعمال الخاصة بوظيفة المشتريات إلى شخص واحد، فإن احتمال حدوث الأخطاء والمخالفات يصبح كبيرا.

والعمليات المرتبطة والخاصة بوظيفة المشتريات تشمل إصدار أوامر الشراء، استلام البضاعة المشتراة، (أو التصريح بالسداد) المبلغ المستحق للموردين.

وكذلك بالنسبة لوظيفة المبيعات، فإن العمليات المترابطة يجب أن تعهد إلى أشخاص مختلفين . وهذه الأعمال تشمل إعداد طلبات العملاء، الشحن وتسليم البضاعة إلى المستهلكين، إرسال الفواتير إلى العملاء وعندما تعهد كل هذه الأعمال، إلى موظف واحد، فإنه يستطيع بيع البضاعة بأسعار أقل من الأسعار المصرح بها لزيادة حجم المبيعات وزيادة عمولة المبيعات المستحق بالتالي . كما أنه قد يقوم بالسرقة وإثباتها كمبيعات. (الدهراوي، صفحة (223))

— **المسؤولية عن الأصول :** يجب أن يتضمن النظام المحاسبي أساس مناسب وملائم للمحاسبة عن أصول المؤسسة،

فالمحاسب المسؤول عن التسجيل في الدفاتر لا يجب أن يعهد له حيازة الأصول أو تداولها.

كما أن الشخص المسؤول عن حيازة الأصول لا يجب أن يقوم بالتسجيل في النظام المحاسبي . وهذا الفصل بين مهام التسجيل ومهام حيازة الأصول مهم جدا بالنسبة لكافة الأصول وخاصة النقدية والمخزون السلعي. (الدهراوي، الصفحات (224-225))

— **إجراءات التوثيق:** ويقدم التوثيق دليلا على أن العمليات قد تمت ونفذت وفقا للإجراءات الإدارية المحددة .

فإيصالات النقدية تمثل دليلا على حدوث المبيعات النقدية أو استلام النقدية من العملاء . كذلك فإن مستندات

الشحن توضح أن البضاعة قد تم شحنها . كما أن فواتير المبيعات توضح أن المستهلك قد قام باستلام البضاعة

واستلم الفاتورة، والتوقيعات على هذه الوثائق تحدد الأشخاص المسؤولين على هذه العمليات . ويجب أن يرتبط

حدوث العمليات بتحرير هذه المستندات.

وهناك عدة إجراءات يجب إتباعها بالنسبة لعملية التوثيق:

✓ يجب أن تكون المستندات مسلسلة ومرقمة مسبقا، كما يجب التأكد من المحاسبة عن كافة المستندات التي

حررت . والترقيم المسبق يمنع تسجيل العمليات أكثر من مرة أو من عدم تسجيل العملية.

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

✓ المستندات التي تعتبر مصادر أولية للعمليات، يجب أن تنتهي في قسم المحاسبة لضمان التسجيل الدوري للعمليات التي تتم . ولذلك فإن مقياس الرقابة هذا يساهم مباشرة في ضمان الثقة والدقة للسجلات المحاسبية . (الدهراوي،

الصفحات (224-225))

– **التحقق الداخلي:** معظم نظم الرقابة الداخلية تقدم وسائل تحقق داخلي مستقلة . وهذا المبدأ الرقابي يتضمن مراجعة ومقارنة وإجراء التسويات الخاصة بالبيانات المعدة شخص أو عدة أشخاص . وللحصول على أقصى فائدة من

التحقق الداخلي المستقل يجب إتباع الآتي: (الدهراوي، صفحة (226))

- 1- يجب أن يتم التحقق دوريا أو بشكل مفاجئ.
- 2- يجب أن يتم التحقق بواسطة أشخاص مستقلين عن الأشخاص المسؤولين عن إنتاج المعلومات للتقارير.
- 3- يجب أن يتم إعداد التقارير عن الختالفات والاستثناءات وتقديمها إلى المستوى الإداري اتخاذ القرارات التصحيحية المناسبة.
- 4- الرقابة على النقدية : تعتبر النقدية أكثر الأصول سيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى أي نوع من أنواع الأصول الأخرى . ولذلك فهو يمثل نقطة البداية لنظام الرقابة الداخلية . فالنقدية تعتبر أكثر الأصول عرضة لسرقة أو الضياع.

### المطلب الثاني : أنواع و أهداف وإجراءات نظام الرقابة الداخلية

يسعى نظام الرقابة الداخلية إلى تحقيق أهدافه وذلك بإتباع إجراءات مختلفة لهذا سوف نتطرق إلى:

#### الفرع الأول: أنواع نظام الرقابة الداخلية:

يتكون نظام الرقابة الداخلية من شقين مكملين لبعضهما البعض، شق محاسبي خاص بتحقيق الرقابة المحاسبية والتي تختص بتحقيق الأهداف والمفاهيم المتعلقة بفعالية الرقابة من حماية الأصول ، السجلات ، ضمان دقة البيانات المحاسبية و شق آخر إداري، ويسمى الرقابة الإدارية عن طريق النهوض بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الإلتزام بالسياسات الإدارية الموضوعية .

وفقا للتعريف السابقة يمكن تحديد أهم العناصر التي يتضمنها نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة كما يلي:

1. **الرقابة المحاسبية :** وتمثل الرقابة المحاسبية الوجه المحاسبي من أوجه الرقابة الداخلية وعنصرا رئيسيا من عناصرها في المؤسسة

وتتضمن هذه الرقابة الإهتمام بالإجراءات لحماية موارد المؤسسة من أي تصرفات غير مشروعة وتحقيق دقة البيانات

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

والمعلومات المالية التي يمكن الإعتماد عليها، ويتم تحقيق هذا النوع من الرقابة عن طريق الجوانب التالية: (سرايا، الصفحات

(88-87)

### أ - عناصر الرقابة المحاسبية :

- وضع وتصميم نظام مستندي متكامل وملائم لعمليات المؤسسة.
- وضع نظام محاسبي متكامل وسليم يتفق مع طبيعة نشاط المؤسسة .
- وضع نظام سليم لجرد أصول وممتلكات المؤسسة وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها.
- وضع نظام مراقبة وحماية المؤسسة وأصولها وممتلكاتها ومتابعتها للتأكد من وجودها واستخدامها فيما خصصت له . ومن ذلك إمكانية استخدام حسابات المراقبة الملائمة لذلك.
- وضع نظام ملائم لمقارنة بيانات سجلات محاسبة المسؤولية عن أصول المؤسسة مع نتائج الجرد الفعلي للأصول الموجودة في حياة المؤسسة على أساس دوري، ويتبع ذلك ضرورة فحص ودراسة أسباب أي اختلافات قد تكشفها هذه المقارنة.
- وضع نظام لإعداد موازين مراجعة بشكل دوري (شهرًا مثالًا) للتحقق من دقة ما تم تسجيله من بيانات ومعلومات مالية خلال الفترة المعد عنها ميزان المراجعة.
- وضع نظام الإعتماد نتيجة الجرد والتسويات الجردية في نهاية الفترة من مسؤول واحد أو أكثر في المؤسسة. (سرايا،

الصفحات 87-88)

### ب - أدوات الرقابة المحاسبية:

لتحقيق أهداف الرقابة المحاسبية يكن استخدام العديد من الأدوات والتي من أهمها ما يلي: (سرايا، الصفحات 88-89)

- المراجعة المستندية.
- المراجعة الفنية.
- الرقابة المالية.
- المراجعة الداخلية.
- الضبط الداخلي.

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

- النظام الداخلي.

2. الرقابة الإدارية: تتمثل الرقابة الإدارية في كافة الإجراءات والأساليب والطرق المتعلقة بالكفاءة التشغيلية والالتزام

بالسياسات الإدارية، أي أن الهدف من الرقابة الإدارية التحقق من كفاءة أداء العمليات التشغيلية في المؤسسة والتحقق

من الالتزام بالقوانين واللوائح والسياسات التي وضعتها المؤسسة.

وترتبط الرقابة الإدارية بالأقسام التشغيلية في المؤسسة وليس في الإدارة المالية وذلك نظرا لعدم ارتباط الرقابة الإدارية بصورة مباشرة

بالسجلات والدفاتر المالية.

ويركز مراجع الحسابات الخارجي على الرقابة المحاسبية لما لها من تأثير على صدق وسلامة القوائم المالية وحتى يستطيع أن يحدد درجة

الإختبارات الجوهرية التي يجب أن يقوم بها. (عبد الوهاب نصر علي، 2014)

### كما تعرف الرقابة الإدارية:

بأنها وجه إداري من أوجه الرقابة الداخلية في المؤسسة وعنصر رئيسي من عناصرها وتتضمن جميع الإجراءات اللازمة للتحقق من

كفاءة الإستخدام من ناحية والتحقق من مدى التزام المؤسسة والعاملين فيها بالسياسات والقوانين واللوائح الداخلية والخارجية على

السواء والمنظمة للعمال وأنشطة المؤسسة من ناحية أخرى.

(المقصود بذلك النظم والقوانين الداخلية في المشروع أو التي يتم وضعها على مستوى الدولة ) ومعنى ذلك تحقيق الكفاية الإنتاجية

الملائمة. (سرايا، صفحة 88)

### أ-عناصر الرقابة الإدارية :

- تحديد الأهداف العامة الرئيسية للمؤسسة وكذلك الأهداف الفرعية على مستوى الإدارات والأقسام والتي تساعد في تحقيق

الأهداف العامة الرئيسية، مع وضع توصيف دقيق لمثل هذه الأهداف حتى يسهل تحقيقها .

- وضع نظام الرقابة الخطة التنظيمية في المؤسسة على اختلاف أنواعها بشكل دوري في بداية كل سنة مالية لتكون هذه

التقديرات الأساس في عقد المقارنات وتحديد الإنحرافات السلبية بصفة خاصة منها:

- قواعد وأسس تقدير المبيعات.

- قواعد وأسس تقدير الإنتاج.

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

- قواعد وأسس تقدير عناصر المصروفات الأخرى.
- قواعد وأسس تقدير عناصر الإيرادات الأخرى.
- وضع نظام خاص للسياسات، والإجراءات المختلفة للعناصر الهامة في المؤسسة للإسترشاد بها و  
منها : - سياسات وإجراءات الشراء.  
- سياسات وإجراءات البيع.  
- سياسات وإجراءات الإنتاج.  
- سياسات التوظيف والرقى بالنسبة للعاملين.  
- سياسات وإجراءات التسعير لمنتجات المؤسسة.  
- إجراءات وقواعد تنفيذ السياسة المالية في المؤسسة.
- وضع نظام خاص لعملية اتخاذ القرارات يضمن سلامة اتخاذها بما لا يتعارض مع مصالح المشروع وما يهدف إلى تحقيقه  
من أهداف وما يصل إليه من نتائج ، وعلى أساس أن القرار لا يتخذ إلا بناء على أسس ومعايير معينة وبعد دراسة تبرر  
ضرورة اتخاذ هذا القرار. (سرايا، الصفحات 88-89)

### ب - أدوات الرقابة الإدارية :

لتحقيق أهداف الرقابة الإدارية يمكن استخدام العديد من الأدوات والتي من أهمها ما يلي:

- الموازنات التخطيطية (التقديرية) .
- التكاليف المعيارية.
- موازنة البرامج والأداء.
- دراسات الوقت والحركة.
- التقارير الدورية.
- نظم تأهيل وتدريب العاملين.
- الإحصائيات والرسوم البيانية.
- خرائط التدفق.

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

ويمكن للمراجع الداخلي أو الخارجي استخدام أي من هذه الأدوات في مجال تقييم الجانب الإداري للرقابة الداخلية. (سرايا، صفحة 89).

### 3. الضبط الداخلي :

ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية المشروع من الإختلاس والضياع أو سوء الإستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الإختصاصات والسلطات والمسؤوليات. (الخطيب، 2010، صفحة 18)

### الفرع الثاني: أهداف نظام الرقابة الداخلية:

من خلال ما سبق من التعاريف لنظام الرقابة الداخلية وعليه يتبين أن هذا الأخير يحقق عدة أهداف من بينها:

1. **حماية الأصول:** يعتبر هذا الهدف التقليدي للرقابة الداخلية؛ وهو مرتبط بالحفاظ على الثروة المتمثلة في حجم

الأصول المسيطر عليها والتي هي تحت تصرف الإدارة؛ يتم تحقيق هذا الهدف من خلال وضع إجراءات تحافظ على الملكية وتمنع من نقلها أو التنازل عليها بطريقة غير شرعية أو تضر بمصلحة المساهمين.

2. **إستغلال الموارد بكفاءة:** إن حماية الأصول دون استغلالها بكفاءة وفعالية لا يحقق للمساهمين قيمة مضافة فباعتماد

أن المؤسسة مجموعة من الموارد الطبيعية والمادية و البشرية ينبغي استغلالها بطريقة مثلى من خلال توفير إجراءات وقواعد تهدف للاستفادة من هذه الموارد بالكمية والوقت المناسبة من تحقيق فعالية أكثر.

3. **الالتزام بالتشريعات والقوانين:** تنشط كل المؤسسات في إطار قانونين معين يتحدد على أساس طبيعة وحجم نشاطها

حيث أن عدم الالتزام أو التأقلم مع هذه القوانين قد يشكل تهديد لبقاء المؤسسة ؛ من جهة أخرى تسيير الأعمال والمهام داخل المؤسسات يعتمد بشكل أساسي على إصدار التعليمات والقواعد والتي ينبغي الالتزام بها وتطبيقها كما

ينبغي أن تكون التعليمات والقواعد سليمة وقابلة لتطبيق بأقل التكلفة؛ لهذا الغرض يسعى نظام الرقابة الداخلية للتقليل من مخاطر القوانين وسوء تطبيق التعليمات مما يؤثر على إستغلال المورد وحماية الأصول

4. **توفير معلومات وتقارير مالية ذات مصداقية:** تعتبر عملية إصدار التقارير في المؤسسة عملية مستمرة وهذا باختلاف

أنواع ودورية هذه التقارير والغرض منها؛ حيث أن توفيرها في الوقت المناسب وبالاحتوى المعلوماتي المطلوب عامل مهم

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

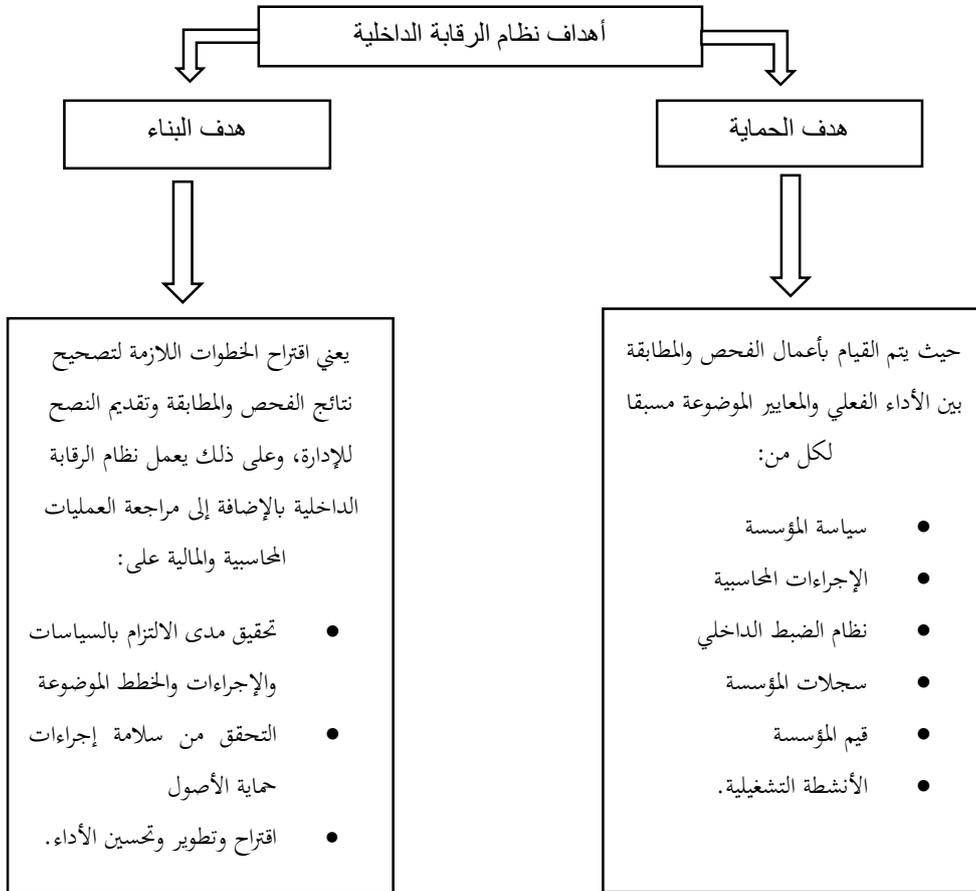
من أجل استمرار المؤسسة وعلى هذا الأساس يعمل نظام الرقابة الداخلية على توفير تقارير لمختلف المستويات الإدارية وحول مختلف الأنشطة والأحداث في المؤسسة وهذا من أجل الاستفادة منها في تحقيق أهداف المؤسسة.

5. إدارة المخاطر: تعتبر عملية التسيير إدارة يومية للمخاطر؛ حيث أن قدرة نظام الرقابة الداخلية على تسيير المخاطر

الداخلية والخارجية مؤشر مهم من أجل تحقيق أهداف المؤسسة. (مقدم خالد، 2016/2015، صفحة 16)

والشكل التالي يلخص أهداف نظام الرقابة الداخلية :

الشكل رقم (01): أهداف نظام الرقابة الداخلية.



المصدر: أحمد حلمي جمعة، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000 ص 27.

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

لنظام الرقابة الداخلية هدفين أساسيين و هما هدف الحماية و البناء:

**هدف الحماية:** حيث يتمثل في القيام بأعمال الفحص و المطابقة بين الأداء الفعلي و المعايير الموضوعة مسبقا لكل من : سياسة

المؤسسة ، الإجراءات المحاسبية ، نظام الضبط الداخلي ، سجلات المؤسسة ، قيم المؤسسة و الأنشطة التشغيلية .

**هدف البناء :** يعني اقتراح الخطوات اللازمة لتصحيح نتائج الفحص و المطابقة وتقديم النصح للإدارة، وبناءا على ذلك يعمل نظام

الرقابة الداخلية بالإضافة إلى مراجعة العمليات المحاسبية و المالية على تحقيق مدى الإلتزام بالسياسات والإجراءات والخطط الموضوعة

و التحقق من سلامة إجراءات حماية الأصول مع اقتراح وتطوير وتحسين الأداء .

### الفرع الثالث: إجراءات نظام الرقابة الداخلية :

يستخدم نظام الرقابة الداخلية وسائل متعددة من أجل إحكام العمل المحاسبي وتحقيق الأهداف المنتظرة منه وبالتالي جعل نظام

المعلومات المحاسبية يستجيب للأطراف المستعملة للمعلومات من خلال توفير معلومات ذات مصداقية وتعبر عن الوضعية الحقيقية

للمؤسسة، لذلك يستوجب على نظام الرقابة الداخلية عدة إجراءات لذا سنتطرق إلى الإجراءات المختلفة لنظام الرقابة الداخلية من

خلال العناصر التالي :

1. **إجراءات تنظيمية وإدارية :** تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل المؤسسة، فنجد إجراءات تخص الأداء الإداري

من خلال تحديد الإختصاصات، تقييم واجبات العمل داخل كل قسم بما يضمن فرصة الرقابة على كل شخص داخلها،

توزيع وتحديد المسؤوليات بما يسمح بمعرفة حدود النشاط لكل مسؤول ومدى التزامه بمسؤولياته وإجراءات أخرى تخص

الجانب التطبيقي كعملية التوقيع على المستندات من طرف الموظف الذي قام بإعداده، وإجراءات حركة التنقلات بين

الموظفين، وضبط الخطوات الواجب إثباتها لإعداد عملية معينة واستخراج المستندات من الأصل وعدة صور، حيث لا

يترك لأي موظف التصرف الشخصي إلا بموافقة المسؤول، لذلك سنتطرق إلى هذه الإجراءات من خلال النقاط التالية :

أ. **تحديد الاختصاصات:** إن تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية، الإجتماعية والتكنولوجية يكون عن طريق تضافر الجهود

داخل فروعها كل حسب اختصاصه لذا بات من الواضح اعتماد تحديد دقيق للإختصاصات داخل المؤسسة في إطار

سياستها .

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

2. **تقييم العمل** : إن التقييم الملائم للعمل يدعم تحديد الإختصاصات داخل المؤسسة بمنعه لتضاربها أو تداخلها كما أنه يقلل بدرجة كبيرة من احتمالات وقوع الأخطاء، السرقة، التلاعب، كون هذا التقييم الملائم للعمل يقوم على الإعتبارات التالية :

أ. **الفصل بين أداء العمل وسلطة تسجيله** : إن الفصل بين وظيفتي الأداء والتسجيل المحاسبي من شأنه أن يمنع التلاعب في تسجيل البيانات المحاسبية وبالتالي نحصل على معلومات صادقة عن الحدث بعد المعالجة .

ب. **الفصل بين سلطة الإحتفاظ بالأصل وسلطة تسجيله** : إن هذا التقييم في العمل يقلل من احتمالات سرقة الأصول ، نظرا لأن الإحتفاظ بالأصل يكون ضمن اختصاصات موظف معين، وتسجيل العمليات المتعلقة بهذا الأصل يدخل ضمن اختصاصات موظف آخر .

ج. **الفصل بين سلطة الإحتفاظ بالأصل وسلطة تقرير الحصول عليه** : إن الفصل بين سلطة تقرير الحصول على الأصل والإحتفاظ به تقلل من احتمالات وقوع التلاعبات والإتفاقيات ذات المصلحة الشخصية .

د - **تقييم العمل المحاسبي** : انطلاقا من عدم انفراد شخص واحد بالقيام بعملية معينة من بدايتها إلى نهايتها فإنه يسمح بإعطاء رقابة داخلية يخلقها هذا التقييم بمراقبة عمل كل موظف معين بموظف آخر يقوم بالعملية بعده، لذلك يستطيع هذا التقييم التقليل من فرص الأخطاء والتلاعب والتزوير ويزيد من فرص الكشف عنها حالة وقوعها .

هـ - **توزيع المسؤوليات** : يقوم هذا الإجراء على الوضوح في تحديد المسؤوليات للموظفين إذ يمكن من تحديد تبعية الإهمال والخطأ، لذلك وجب تحديد المديرية والأشخاص في ذات الوقت المسؤولين عن المحافظة على الممتلكات وعمليات المؤسسة وعلى تسجيل هذه الممتلكات وعلى التقرير بالعمليات والموافقة عليها ، لأن تحديد المسؤوليات يمكن كل موظف من معرفة حدود عمله ومسؤوليته والتزامه تجاهها ، فيحاسب ويراقب في حدود هذا المجال، إذ أن هذا الإجراء يعطي لنظام الرقابة الداخلية فعالية أكبر من خلال التحديد وبدقة لمرتكب الأخطاء وعدم استطاعته التملص من جهة ومن جهة ثانية يضمن الجدية والدقة في تنفيذ العمل من طرف الموظف لأنه على يقين بأنه لم يرتكب أي خطأ في عمله .

وفي الأخير نرى وبوضوح العلاقة التكاملية بين الإجراءات الثلاثة السابقة التي بانسجامها تحقق لنا جزء كبير من نظام الرقابة الداخلية

الفعال . (محمد التهامي طواهر، الصفحات 45-46)

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

إجراءات تخص العمل المحاسبي : يعد نظام المعلومات المحاسبية السليم من أهم المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية الفعال ، لذلك كان من الواجب اتخاذ أهم الإجراءات التي تخص العمل المحاسبي الآتية :

أ. التسجيل الفوري للعمليات : يعتبر تسجيل العمليات التي تقوم بها المؤسسة من بين وظائف المحاسب إذ يقوم هذا الأخير بتسجيل العملية بعد حدوثها مباشرة، بغية تفادي تراكم المستندات وضياعها، لذلك فالسرعة التي تصاحبها الدقة في التسجيل تمكن من السرعة في ترتيب وحفظ المستندات المحاسبية التي تم على أساس التسجيل المحاسبي الذي يكون بدون :

- شطب .تسجيل فوق تسجيل آخر . لايلغي تسجيل معين، إلا وفق طرق معروفة كطريقة المتعم الصفري أو عكس التسجيل ثم إثبات التسجيل الصحيح وعلى هذا يمكن القول بأن التسجيل الفوري للعمليات يؤثر إيجاباً على معالجة البيانات التي ينتظر من ورائها الحصول على معلومات صادقة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية وملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة :

ب. التأكد من صحة المستندات : تشمل المستندات على مجموعة من البيانات التي تعبر عن عمليات قامت بها المؤسسة لذلك ينبغي مراعاة بعض المبادئ الأساسية عند تصميم هذه المستندات .

- البساطة التي تساعد على استخدام المستند واستكمال بياناته .
- عدد الصور اللازمة، حتى يمكن توفير البيانات اللازمة لمراكز النشاط
- ضمان توفير إرشادات عن كمية استخدامها وتوضيح خطوات سيرها.
- يجب استعمال الأرقام المتسلسلة عند طبع نماذج المستندات.

إن المبادئ السابقة الذكر تمكن المحاسب من سهولة التأكد من المستند ومن البيانات التي يحتويها وفي هذا الإطار لابد أن يجمع

المستند الشروط التالية:

- يجب أن يتم إعداده بدون شطب، واضح ويحمل كل الإيضاحات اللازمة بغية تفادي الخلط.
- أن يكون ممضي عليه من طرف المسؤولين المؤهلين وأن يدخل في إطار اختصاصاتهم.
- أن يحتوي على التاريخ التفصيلي.

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

ج. عدم إشراك موظف مراقبة عمله : وجب على نظام الرقابة الداخلية وضع إجراء يقضي بذلك نظراً لأن المراقبة تقتضي كشف الأخطاء التي حدثت أثناء المعالجة أو التلاعب الممكن وقوعها.

والتي تخل بأهداف نظام الرقابة الداخلية فعند حدوث خطأ من طرف المحاسب عن جهل للطرق والقواعد المحاسبية فهذا الأخير لا يستطيع كشف خطته وكذلك إذا حدث تلاعب فالمحاسب يغطي هذا التلاعب كونه صادراً عنه، فوضع هذا الإجراء ليقضي على هذه الأشكال ويتيح معالجة خالية من هذه الشوائب التي تسعى إلى المعلومات المحاسبية. (محمد التهامي طواهر، الصفحات 113-114)

(114)

4. إجراءات عامة : بعد التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بالجانب التنظيمي والإداري والإجراءات التي تخص العمل المحاسبي سنتطرق إلى إجراءات عامة تكون مكملة للإجراءات السابقة وبتكامل كل الإجراءات يستطيع نظام الرقابة الداخلية تحقيق أهدافه المسطرة لذلك سوف نتطرق إلى الإجراءات التالية:

أ. التأمين على ممتلكات المؤسسة : تسعى المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها إلى تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وذلك عن طريق الإستغلال الأمثل لمواردها والحفاظ على ممتلكاتها من خلال التأمين على الممتلكات والتخزين الجيد للمواد، وفي هذا الإطار تلجأ المؤسسة إلى التأمين على الممتلكات من أخطار السرقة أو الحريق بغية تفادي الخسائر

ب. التأمين ضد خيانة الأمانة : في ظل تدعيم نظام الرقابة الداخلية يكون من بين إجراءات هذه الأخيرة إجراء يخص التأمين على الموظفين الذين يعملون بشكل مباشر في النقدية سواء تحصيلها أو صرفها ، أو الذي يدخل ضمن اختصاصهم التسيير المادي للبضائع أو الأوراق المالية أو التجارية ضد خيانة الأمانة، فمن غير المعقول أن يحافظ نظام الرقابة الداخلية على تحقيق أهدافه المرسومة دون إجراء تأمين على خيانة الأمانة بالنسبة للموظفين السابق ذكرهم.

نجد من بينهم موظف معين يحصل قيم مبيعات المؤسسة مثال طوال اليوم والتي تقدر بمبالغ ضخمة في هذا الإطار التأمين عليه ضد خيانة الأمانة التي تلحق بالمؤسسة خسائر كبيرة قد تؤثر على سيرها الطبيعي، وكذلك الشأن بالنسبة للموظفين الآخرين .

ج. اعتماد رقابة مزدوجة : يستعمل هذا الإجراء في أغلب المؤسسات الاقتصادية كونه يوفر ضماناً للمحافظة على النقدية ، فعند شراء مادة معينة مثال ينبغي أن يحتوي ملف التسوية على كل الوثائق المتعلقة بالعملية من وصل التوريد الفاتورة ، وصل الإستلام

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

الذي يكون ممضي عليه من الجهات الموكلة لها ذلك، إذ يعد تسجيل الدين ومراقبة ملف العملية، يعد المشرف على عمليات التسوية شيك ممضي عليه مدير المالية والمحاسبة في المرحلة الأولى وفي المرحلة الثانية ممضي عليه مدير المؤسسة لكي يكون هذا الشيك قابل للسحب، إن هذا الإجراء من شأنه أن يعمل على:

- تفادي التلاعب والسرقة.

-إنشاء رقابة ذاتية.

- تدعيم مقومات نظام الرقابة الداخلية. (محمد التهامي طواهر، الصفحات 120-121)

**المطلب الثالث: المقومات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية ووسائلها وتقييمها.**

يعتمد نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من المقومات الأساسية من أهمها ما يلي:

**الفرع الأول: المقومات الحاسوبية لنظام الرقابة الداخلية:** لا يمكن أن يحقق نظام الرقابة الداخلية أهدافه دون توفر مجموعة من

المقومات الحاسوبية والتي تكمل المقومات الإدارية ويمكن حصرها فيما يلي:

**أولاً: نظام محاسبي سليم:** يعتبر وجود نظام محاسبي سليم يضمن للإدارة تحقيق الضبط المحاسبي من أبرز مقومات نظام الرقابة

الداخلية الحاسوبية، ويعتمد هذا النظام على مجموعة من الأدوات هي:

أ- المجموعة الدفترية: وهي تختلف حسب اختلاف طبيعة المؤسسات وأنشطتها، ويجب أن تكون هذه المجموعة الدفترية متكاملة

ومراعية للنواحي القانونية والشكلية.

ب- الدورة المستندية: يتطلب تحقيق نظام جيد للرقابة الداخلية وجود دورة مستندية على درجة عالية من الكفاءة طالما تمثل

المصدر الأساسي للقيود وأدلة الإثبات، وبالتالي عند تصميم المستندات يجب مراعاة النواحي القانونية والشكلية.

ت- الدليل المحاسبي: يعني وجود أساس سليم لتقديم بيانات إجمالية لها أهميتها في مجال التحليل والمقارنة اللازمة لأغراض الرقابة،

حيث يتم تقسيم هذه البيانات إلى مجموعة من الحسابات الرئيسية تتفرع منها حسابات فرعية.

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

ث- الجرد الفعلي : تعتبر عملية الجرد وسيلة مهمة من أجل الرقابة على الأصول وتقييمها وتحديد مستوياتها التشغيلية؛ فمن خلال هذه العملية يمكن مقارنتها ما هو موجود فعلا مع ما هو مسجل في الدفاتر المحاسبية وهذا بشكل دوري أو حسب الحاجة لهذه العملية.

ج- الموازنات التقديرية : من خلالها يتم تحديد مستويات الإنفاق على المستوى التشغيلي والرأسمالي وعلى أساس هذه التقديرات يتم المقارنة بين الانجازات الفعلية والتقديرات وعلى هذا الأساس يتم تحديد الانحرافات وتحليلها وتحديد أسباب العجز والمسؤولين عنه واتخاذ الإجراءات المناسبة من أجل تصحيح الأخطاء وتقليل الوقوع فيها مستقبلاً.

ح- محاسبة التكاليف : تعتبر أداة مهمة من أجل احتساب سعر التكلفة وتكلفة المنتج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج وعلى هذا الأساس يتم تحديد مستوى الفعالية وكفاءة التشغيل وبالتالي تحديد نقاط الضعف وأسبابها وتحدد العناصر التي تسبب في تضخيم التكاليف مما يمكن من تعزيز الإجراءات المناسبة التي تمكن من التقليل والسيطرة عليها. (بلال، 2014-2015، الصفحات 21-22)

### الفرع الثاني: المقومات الإدارية لنظام الرقابة الداخلية:

يتضمن الجزء الإداري مجموعة من المقومات لنظام الرقابة الداخلية هي: (محمد التهامي طواهر، الصفحات 97-98)

1. هيكلي تنظيمي كفاء : يعتبر الهدف الرئيسي من إنشاء هيكل تنظيمي كفاء في التنظيم هو تحديد الإدارات والأقسام

واحتياجات كل منها، وكذلك مسؤوليات الأشخاص والعلاقات بينهم، وتم تصميمه على أساس طبيعة المؤسسة

الاقتصادية، حجمها، عدد المستويات التنظيمية والإنتشار الجغرافي لها.

إن الهيكل التنظيمي الكفاء يجب أن يتصف بما يلي:

— أن يتم تفويض السلطة من أعلى إلى أسفل و أن تكون السلطة واضحة ومفهومة

— تطبيق هذا الفصل بين المهام وبصفة خاصة السجلات عن الشخص القائم بالوظيفة.

— مرونة الخطة التنظيمية لإمكانية استيعاب أية تغيرات مستقبلية.

— الإستقلال الوظيفي بين الإدارات والأقسام بما يمنع التعاون والتنسيق بينها.

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

2. مجموعة من العاملين على درجة عالية من الكفاءة: يعد تواجد مجموعة من العاملين على درجة عالية من الكفاءة عاملاً

مهما لنظام الرقابة الداخلية، وبصفة خاصة في حالة ضعف الضوابط الرقابية.

وحتى في ظل وجود ضوابط رقابية عالية، فإن ضعف قدرات العاملين سوف يترتب عليه محاولات من هؤلاء العاملين للتغلب على هذه الضوابط.

3. معايير أداء سلمية: إن وجود هيكل تنظيمي كفاء وعمالة مدربة وذات قدرات عالية، لا يعني التخلي عن توافر معايير

لقياس أداء العاملين، وذلك في محاولة مقارنة الأداء المخطط مع الأداء الفعلي، وتحديد الانحرافات والإجراءات الواجب اتخاذها لتصحيح هذه الانحرافات.

4. مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الأصول: إن وجود مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الأصول تعتبر

من الدعامات الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية من حيث جزءها الإداري، وذلك بقصد توفير الحماية الكاملة للأصول، منع اختلاسها ولضمان صحة البيانات والتقارير المحاسبية.

إن أهمية هذا العنصر تزداد كلما وصف التنظيم بأنه لا مركزي، حيث بعد المسافات وتأثر المواقع الخاصة بالمؤسسة.

5. قسم الرقابة الداخلية: من متطلبات نظام الرقابة الداخلية الجيد وجود قسم لتنظيم إداري داخل المؤسسة يطلق عليه

قسم الرقابة الداخلية، مهمته التأكد من تطبيق كافة الإجراءات واللوائح والسياسات التي تم وضعها بواسطة الإدارة والتأكد من دقة البيانات المحاسبية التي يوفرها النظام المحاسبي والتحقق من عدم وجود أوجه التلاعب والمخالفات، ومنه نستنتج أن المهمة الأساسية لقسم المراقبة الداخلية هي التأكد من تطبيق وإنجاز مهمات نظام الرقابة الداخلية.

### الفرع الثالث: وسائل نظام الرقابة الداخلية:

1. الخطة التنظيمية: أجمعت التعاريف السابقة على ضرورة وجود خطة تنظيمية تستجيب في جميع الأحوال إلى القرارات

التي تتخذ محاولة توجيهها بما يخدم مصلحة وأهداف المؤسسة، إذ تبني هذه الخطة على ضوء تحديد الأهداف المتوخاة منها وعلى الإستقلال التنظيمي لوظائف التشغيل، أي ما يحدد بوضوح خطوط السلطة والمسؤولية الإدارية للمدرييات التي تتكون منها المؤسسة. وبالرغم من أن الإستقلال التنظيمي يتطلب الانفصال بين الوظائف إلا أن عمل جميع المدرييات يجب أن ينسق بحيث يؤدي إلى تدفق منتظم للمعلومات.

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

تشير في الأخير إلى العناصر الأساسية التي يجب أن تكون في الخطة التنظيمية هي كالتالي:

• تحديد الأهداف الدائمة للمؤسسة.

• تحديد الهيكل التنظيمي للمؤسسة، ومختلف أجزائه مع إبراز العلاقة التسلسلية والمهنية بين مختلف الأنشطة.

• تحديد المسؤوليات بالنسبة إلى كل نشاط.

تعيين المسؤوليات لكل شخص. إلا أن مساهمة هذه الوسيلة في تحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية يكون عبر النقاط التالية:

- وجود وحدات قياس تمكن من تحديد نتائج الأجزاء والأنشطة المختلفة للمؤسسة سواء في وقت إحصائي.

- أو حماية الأصول من خلال تقييم العمل المهني داخل المؤسسة.

2. **الطرق والإجراءات:** تعتبر الطرق والإجراءات من بين أهم الوسائل التي تعمل على تحقيق الأهداف المرجوة من نظام

الرقابة الداخلية فأحكام وفهم وتطبيق هاتين الوسيلتين يساعد على حماية الأصول، العمل بكفاءة والإلتزام بالسياسات

الإدارية المرسومة إذ تشمل الطرق على طريقة الإستغلال، الإنتاج، التسويق، تأدية الخدمات وكل ما يخص إدارة المؤسسة

بالإضافة إلى غير ذلك الطرق المستعملة، والمديريات المختلفة الأخرى سواء من ناحية تنفيذ الأعمال أو طريقة استعمال

الوثائق إلى غير ذلك من الطرق المستعملة، كما قد تعمل المؤسسة على وضع إجراءات من شأنها أن توضح النقاط

الغامضة أو تغيير إجراء معين من أجل تحسين أداء المؤسسة وتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة.

3. **المقاييس المختلفة :** تستعمل المقاييس المختلفة داخل المؤسسة لتمكين نظام الرقابة الداخلية من تحقيق أهدافه المرسومة

في ظل إدارة تعمل على إنجاحه من خلال قياس العناصر التالية:

- درجة مصداقية المعلومات.

- مقدار النوعية الحاصل من العمليات الفعلية.

- احترام الوقت المخصص سواء لتحقيق مراحل الرقابة أو لعودة المعلومات المطابقة. (محمد التهامي طواهر، الصفحات

86-88)

3. **فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية:** قبل أن نخوض في إجراءات فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية لابد أولاً أن نوضح

مفهوم نظام الرقابة الداخلية ومقوماته كما يلي:

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

- تتمثل الرقابة الداخلية في مجموعة الإجراءات المكتوبة في شكل خطة محددة تهدف إلى حماية موارد وممتلكات و أصول المؤسسة من أي تصرفات غير مرغوب فيها وتحقيق دقة البيانات والمعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي في المؤسسة، وتحقيق كفاءة استخدام موارد البشرية والمادية بطريقة مثلى في نطاق الإلتزام بالسياسات والنظم والقوانين واللوائح التي تحكم طبيعة العمل داخل المؤسسة . (المدلل، 2007، صفحة 105)

وبعد تطرقنا لمفهوم نظام الرقابة الداخلية، سنقوم بتوضيح خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية في الجدول التالي:

جدول رقم(02) : خطوات فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية. (بوتين، 2008)

استعمال خرائط تتابع الوثائق ما بين المصالح ملخصات إجراءات، ملخصات الأدلة الكبيرة	جمع الإجراءات
تتبع بعض العمليات بهدف فهم النظام وحقيقته	إختبارات التطابق (الفهم)
نقاط القوة، نقاط ضعف النظام	تقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية
إختبارات للتأكد من تطبيق نقاط القوة في الواقع	إختبارات الاستمرارية
نقاط القوة، ضعف وقصور النظام، النتائج	تقييم نهائي لنظام الرقابة الداخلية

شرح الجدول:

يوضح الجدول السابق خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية و التي تتكون من جمع الإجراءات و الأدلة، إختبارات التطابق بهدف فهم النظام و حقيقته، تقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية من حيث نقاط القوة و الضعف، إختبارات الإستمرارية لتأكد من تطبيق نقاط القوة في الواقع، و في الأخير تقييم نهائي لنظام الرقابة الداخلية من حيث النتائج و نقاط القوة و الضعف.

المبحث الثالث: أثر التدقيق الاجتماعي على الرقابة الداخلية

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

إن زيادة واتساع نطاق الأنشطة التي تمارسها مختلف المؤسسات على اختلاف أنواعها أدى إلى زيادة الرغبة في الحصول على

تقييم داخلي مستقل بفعالية الإدارة وهذا ما يدخل في نطاق عمل الرقابة الداخلية.

### المطلب الأول: علاقة التدقيق الاجتماعي بالرقابة الداخلية

يشمل فحص المدقق فهم نظام الرقابة الداخلية مدى عنايتها بالتدقيق الاجتماعي، ومدى قيام المدقق الداخلي بهذه المهمة،

وضرورة تدريب المدقق المالي وإكسابه المهارات اللازمة لممارسة التدقيق الاجتماعي.

ومنه فعلى المدقق الاجتماعي دائما بأن الرقابة تكون كافية ومفيدة فقط إذا صممت لتحقيق هدف معين، وبشكل عام فإن

الهدف من نظام الرقابة الداخلية هو الحصول على تأكيد معقول بأن اهداف الإدارة سوف يتم تحقيقها، وهي مهمة التدقيق الداخلي

فيما يخص تقييم كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال التأكد من صحة المعلومات وقابلية الاعتماد عليها بالإضافة

إلى تحديد مدى الالتزام بالسياسات، الخطط، الإجراءات، القوانين والأنظمة، والتأكد من حماية أصول المؤسسة واستغلال مواردها

بكفاءة واقتصادية ومدى العمل على تحقيق أهدافها، ولكي يتمكن التدقيق الاجتماعي من تفعيل الرقابة الداخلية فإنه يحتاج إلى :

— تحديد الأنشطة الخاضعة للتدقيق، وتحديد أنظمة التشغيل ونظام الرقابة

— القيام بإعداد تقييم أولي للأنظمة

— القيام بأعمال الفحص وتقييم نتائجه

— استنتاج فيما إن كانت الرقابة غير مناسبة وغير فعالة

— تقديم تقرير نهائي لتقييم نظام الرقابة الداخلية، وتحديد التوصيات اللازمة لتحسين الوضع.

ومن هنا فالعلاقة بين التدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية علاقة مباشرة، حيث يعتبر من متطلبات التدقيق الاجتماعي وجود نظام

رقابة داخلية فعال داخل المؤسسة، تتمثل مهمته في التأكد من مدى تطبيق كافة الإجراءات واللوائح والسياسات التي تم وضعها،

وكذا التأكد من دقة المعلومات المالية والتحقق من عدم وجود أي تلاعبات أو مخالفات وبصورة مختصرة فإن المهمة الرئيسية لقسم

التدقيق الاجتماعي هي التأكد من تطبيق وإنجاز مهام نظام الرقابة الداخلية. (ابراهيم، صفحة 13)

### المطلب الثاني: مسؤولية المدقق الاجتماعي تجاه أنظمة الرقابة الداخلية

## الفصل النظري: الإطار النظري للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية

يقوم المدقق الاجتماعي بدراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بقصد العمل على تحسينها وإحكامها.

ويقوم المدقق الاجتماعي بفحص كفاية نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها بغرض تحديد ما إذا كان النظام الموضوع يوفر تأكيداً معقولاً بأن أهداف المؤسسة سيتم تحقيقها بطريقة اقتصادية وبكفاءة، وتعد الرقابة كافية إذا قامت الإدارة بالتخطيط وتصميم الأنظمة الرقابية بطريقة ملائمة، وبلي ذلك تحقيق التكامل بين المفاهيم، والأنشطة، والأشخاص بالطريقة التي تمكن من تحقيق الأهداف الموضوعية، حيث يتم توفير التأكيد المعقول عندما تتخذ إجراءات بتكاليف معقولة لجعل الانحرافات في حدود المستوى المسموح به، ويفيد ذلك التدقيق الاجتماعي في تحديد الأخطاء المهمة والأعمال غير المشروعة واكتشافها من أجل تصحيحها خلال مدة معقولة، أي أن الغرض من فحص فاعلية نظام الرقابة الداخلية هو تحديد ما إذا كان النظام يعمل كما هو محدد له.

### المطلب الثاني: مساهمة التدقيق الاجتماعي في الرقابة الداخلية

يهدف دور المدقق الاجتماعي في تقييم نظام الرقابة الداخلية إلى الحصول على تأكيد من أن النظام يعمل بشكل جيد من ثم فإن عرض تقييمه على الإدارة العليا أو لجنة التدقيق يجعله مشاركاً أساسياً في تطوير نظام الرقابة الداخلية في إطار وظيفته الاستثمارية فضلاً على أن قيام المدقق الاجتماعي بتقييم الإجراءات الرقابية يمنح الإجراءات المزيد من القوة والقدرة على ضمان حسن استخدام المؤسسة لمواردها المتاحة لتحقيق أهدافها المسطرة كما أن وجود نظام فعال ومتين للرقابة الداخلية ضروري لضمان بقاء استمرار المؤسسة في خصم المنافسة الحادة المحلية والدولية التي تميز بنية الأعمال وفي هذا السياق التدقيق الاجتماعي يساعد في حماية أموال المؤسسة وضمان سلامة الخطط الإدارية الموضوعية من خلال دقة البيانات التي تستخدمها الإدارة في توجيه السياسة العامة والمساهمة في إدخال تحسينات على الأساليب الإدارية والرقابية المعتمدة. (محمد ، الصفحات 11-12)

### خلاصة الفصل:

لقد سلطنا الضوء من خلال هذا الفصل، على مفاهيم حول التدقيق الاجتماعي، تعريفه وأهدافه ومبادئه، بالإضافة إلى مستويات ومراحل التدقيق الاجتماعي، كما تم التطرق إلى نظام الرقابة الداخلية الذي يعتبر من أهم الوظائف الأساسية في المؤسسة والذي يهدف لضمان السير الحسن لنشاطاتها الداخلية بالحفاظ على الأصول ومصداقية المعلومات المحاسبية وكذا الالتزام بتنفيذ تعليمات الإدارة، بهدف تسهيل عمل المدقق الاجتماعي من خلال تقييم الاختبارات ومدى الالتزام بالإجراءات الرقابية التي تم وضعها، من مضمون هذا الفصل توصلنا أن التدقيق الاجتماعي يقوم به شخص مؤهل يتمتع بالخبرة والكفاءة المهنية المطلوبة باتباع منهجية عمل محددة لفحص الدفاتر والسجلات للتأكد من تطابقها مع الإجراءات والسياسات المعمول بها مما يساهم بذلك في تحقيق أهداف المؤسسة وإضافة قيمة لها كما تعطي صورة حقيقية على وجود نظام رقابة داخلية فعال في المؤسسة.

ومن خلال ما تطرقنا إليه سابقا تبين جليا الدور الذي يلعبه التدقيق الاجتماعي في المؤسسة في جميع الأنشطة وخاصة في تفعيل

الرقابة الداخلية.

## الفصل الثاني:

دراسة حالة مؤسسة سوناطراك للشؤون الاجتماعية

- بسكرة -

تمهيد:

بعد عرض الجانب النظري الخاص بالتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية والذي تناولنا فيه مداخل حول التدقيق الاجتماعي، كما تطرقنا إلى محددات نظام الرقابة الداخلية والتي تعد من الوظائف الأساسية والهامة التي تعتمد عليها المؤسسة في جميع أعمالها، ومن هذا المنطق نود إسقاط بعض المفاهيم التي تم التطرق إليها في الدراسة النظرية على الواقع المعاش في المؤسسات الاقتصادية وذلك من خلال إجراء دراسة حالة مؤسسة سوناتراك فرع الشؤون الاجتماعية بسكرة ومزاولة التربص التطبيقي بما وهذا لتوضيح ماهية التدقيق الاجتماعي ودوره في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.

وقد فصلنا هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سوناتراك فرع الشؤون الاجتماعية بسكرة
- المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية في مؤسسة سوناتراك فرع الشؤون الاجتماعية
- المبحث الثالث: دراسة العلاقة بين التدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية في مؤسسة سوناتراك فرع الشؤون الاجتماعية

المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية بسكرة

إن أهمية شركة سوناطراك كمحرك للاقتصاد الوطني الجزائري وبصفتها رائدة في مجال الاعمال ومواكبة لكل جديد في المجال الإداري، حيث تم اختيارنا شركة سوناطراك للشؤون الاجتماعية بسكرة لاحتوائها على الكم الهائل من المعارف النظرية والتجريبية. خاصة في مجال التدقيق الاجتماعي

المطلب الأول: نشأة وتعريف ناحية الشؤون الاجتماعية سوناطراك بسكرة

من خلال هذا المطلب يتم تناول:

أولاً: نشأة مديرية الخدمات الاجتماعية

31 ديسمبر 1963 تأسست شركة وطنية سوناطراك للنقل، في تلك الفترة لم تكن تحمل اسم الخدمات الاجتماعية وفي عام 1967 تبعا للاقتناء الشركات البترولية والأجنبية أو الوطنية المعادة، ورثت سوناطراك الخدمات الاجتماعية من تلك المؤسسات من ثم تم خلق قسم اجتماعي للتسيير خلافا للأقسام الاجتماعية الأجنبية البترولية الجزائرية والخدمات الاجتماعية، هذا القسم الاجتماعي يسير مركز الصحة بالجزائر.

ثانياً: تعريف ناحية الشؤون الاجتماعية بسكرة

تلتزم مديرية الخدمات الاجتماعية بسكرة بعمليات ستة ويمكن حصرها في النقاط التالية:

- تحسين الرفاهية المادية للعمال
- توفير وسائل النقل للعمال
- توفير فرص العمل لأفراد المجتمع
- توفير الرعاية الصحية للعمال وأسرهم
- توفير وحدات سكنية للعمال
- رعاية مجموعة خاصة التي تشمل:

● تنفيذ برنامج تسيير الاستثمار الاجتماعي

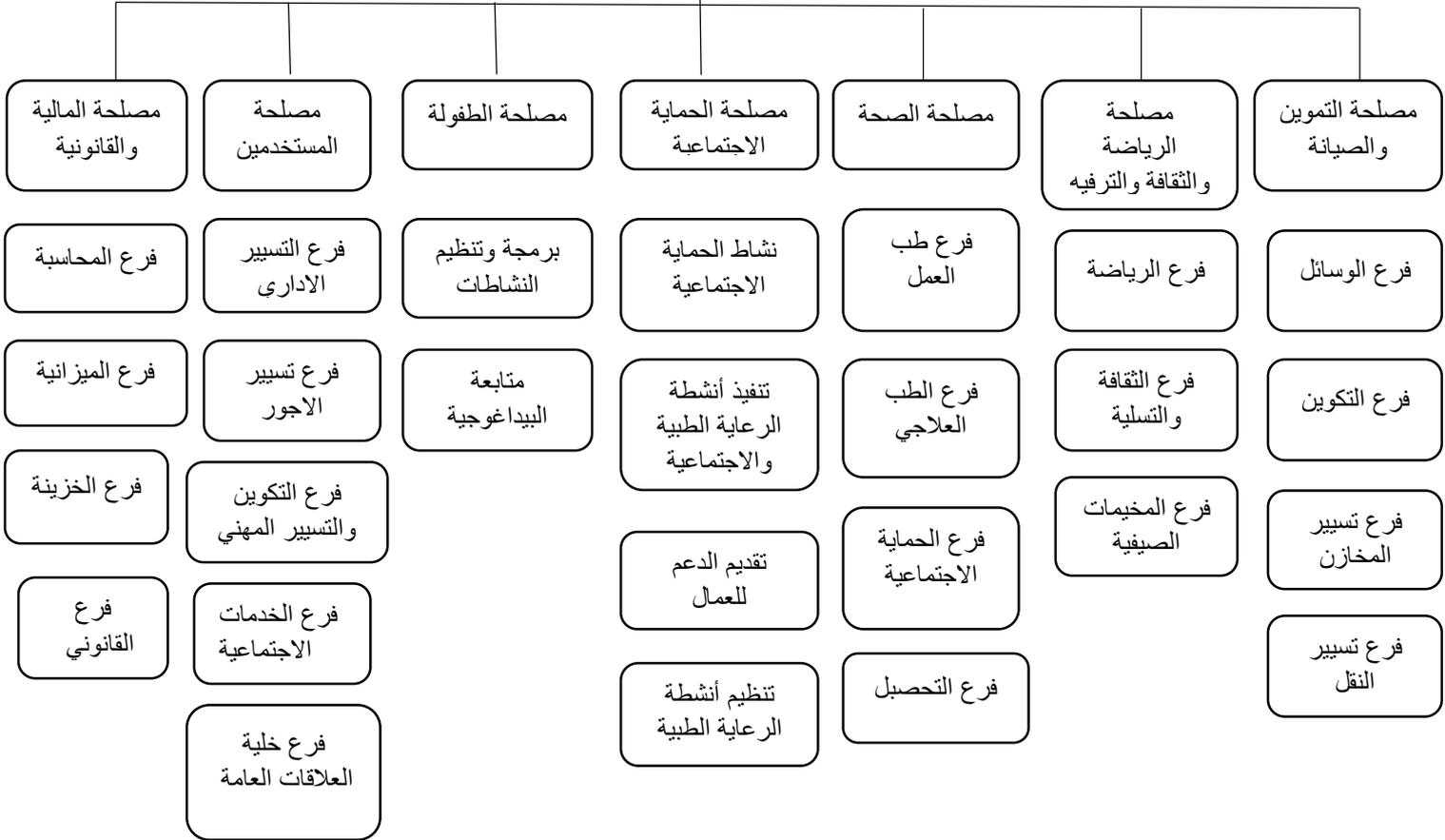
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناتراك فرع الشؤون الاجتماعية بسكرة

تتكون مؤسسة سوناتراك فرع الشؤون الاجتماعية بسكرة من سبع مصالح وهي كالتالي:

بطاقة فنية لمؤسسة سوناتراك وعرض الخطوات المنهجية

الهيكل التنظيمي لمؤسسة سوناتراك فرع الشؤون الاجتماعية

رئيس الناحية



المصدر: سوناتراك، الوثائق الداخلية للمؤسسة.

المطلب الثالث: وظائف المديرية العامة لناحية الشؤون الاجتماعية بسكرة

تتكون ناحية الشؤون الاجتماعية سوناتراك بسكرة من سبع مصالح:

### 1- مصلحة التموين والصيانة:

حيث تتكون هذه المصلحة من أربعة فروع وكل فرع له المهام الخاصة به والمسؤولة عن رصد تنفيذ البرامج التي تصطلح في إطار

الترتيبات

- مسؤولة عن صيانة المخزن
- ضمان إدارة سليمة لموقف السيارات
- وضع الميزانيات الشهرية والفصلية وقوائم الجرد السنوية لجميع الممتلكات
- إدارة التخطيط والرصد من رجال الأمن

### 2- مصلحة الرياضة والثقافة والترفيه:

تتكون هذه المصلحة من ثلاثة فروع وهي:

- فرع الرياضة
- فرع الثقافة والترفيه
- فرع المخيمات الصيفية والعائلية

وتقوم هذه الفروع بالنشاطات التالية:

- تطوير وتعزيز الأنشطة الاجتماعية والثقافية لصالح العمال وعائلاتهم
- مسؤولة عن وضع برامج العمل وضمان التنفيذ
- مسؤولة عن تنظيم وتنفيذ الأنشطة الاجتماعية والثقافية
- تنظيم وتنفيذ أنشطة تذكارية وعفوية
- تشجيع الأنشطة الرياضية لتحفيز ممارسة واسعة من النشاط

## الفصل التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة سوناتراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

- ضمان التشغيل السليم وإدارة المدارس الرياضية لحاملي حقوق العمال
- مسؤولة عن خلق جو من الترفيه والمنافسة على جميع المستويات لهياكل سوناتراك داخل الإقليم
- مكلفة بالبرمجة وتحقيق البطولات في مختلف الألعاب الرياضية
- التعرف على المواد والمعدات اللازمة لظروف جيدة للرياضة في وحدات سوناتراك
- توفير خدمات الصيانة واستمرار توافر المرافق الرياضية
- وضع برامج عمل والترفيه الثقافي وضمان تنفيذها
- تحقيق البرامج الثقافية والترفيهية التي وافقت عليها اللجنة العليا للعمل الاجتماعي
- تحضير وتسهيل وتنفيذ حملة الصيف الثقافية والترفيهية
- إعداد الموازنات، الرياضة، شهرية وفصلية وسنوية والثقافية والأنشطة الترفيهية
- التنسيق مع الهياكل المركزية للمديرية
- وضع تقديرات الميزانية للرياضة، الأنشطة الثقافية والترفيهية

### 3- مصلحة الصحة:

تتكون مصلحة الصحة من قسمين قسم:

يضم هذا القسم أربعة فروع وهي:

- فرع طب العمل
- فرع طب العلاجي
- فرع التحصيل
- فرع الحماية الاجتماعية

تقوم هذه الفروع بالمهام التالية:

- متابعة حملات وقائية للحفاظ على صحة العمال
- التعرف على الإنسان والمواد المادية من أجل الإدارة السليمة للعاملين في إطار العمل الطبي

## الفصل التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

- ضمان الرصد المستمر للهياكل للنظافة والسلامة من قبل فرق طبية
- توفير أماكن الزيارات المستمرة في الأوساط المهنية
- توفير خدمات الوقاية الطبية لحداثق الأطفال والمدارس الرياضية
- التأكد من أن العمال والمستفيدين من الخدمات الطبية من المتخصصين ومختبرات التحاليل الطبية
- ضمان إمدادات من المسعفين

### 4- مصلحة الحماية الاجتماعية:

ويقوم هذا القسم بالمهام التالية:

- مسؤولة عن تنظيم وتنفيذ أنشطة الرعاية الطبية والاجتماعية ونشاط الحماية الاجتماعية
- المساهمة في تنمية وترقية سياسة الشركة في مجال الصحة والحماية الاجتماعية
- وضع برامج وفقا لسياسة الشركة لصالح العمال وذوي الحقوق
- تقديم الدعم للعمال الأرامل والمتقاعدين والمستفيدين في مجال الرعاية الطبية
- مسؤولة عن تحقيق عملية المساعدة المالية لصالح المتقاعدين والمعوقين والأرامل من ذوي الدخل المنخفض
- وضع برامج لعملية الختان لفائدة المتقاعدين من الشركة
- استفادة المتقاعدين وأرامل العمال من الحمامات المعدنية
- تسيير ومتابعة ملفات المتقاعدين وأرامل العمال
- توفير خدمات صحية للعمال والمتابعة الكاملة من طرف الطبيب المختص

### 5- مصلحة الطفولة:

تنقسم هذه المصلحة إلى قسمين:

- قسم برمجة وتنظيم النشاطات
- قسم المتابعة البيداغوجية

## الفصل التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة سوناتراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

إن كل قسم لديه مهامه الخاصة ويمكن حصر هذه المهمات في النقاط التالية:

- تطوير وتعزيز أنشطة الأطفال
- مسؤولية عن برامج العمل وضمان تنفيذها
- تنظيم وتنفيذ أنشطة تذكارية وعفوية
- ضمان التشغيل السليم للبنية التحتية الاجتماعية في مرحلة الطفولة
- مسؤولية عن تطوير البرامج التعليمية وتنفيذها لصالح الأطفال
- توفير التدريب المستمر للموظفين المتخصصين
- تحديد الموارد اللازمة لتوفير دعم أفضل لنشاط " الطفول "
- إعداد الموازنات، شهرية وفصلية، والأنشطة السنوية من أجل الطفل
- التنسيق مع الهياكل المركزية للمديرية
- وضع تقديرات الميزانية لأنشطة الطفولة

### 6- مصلحة المستخدمين:

تتكون مصلحة المستخدمين من أربعة فروع وهي:

- فرع التسيير الإداري
- فرع تسيير الأجور
- فرع التكوين والتسيير المهني
- فرع الخدمات الاجتماعية
- فرع خلية العلاقات العام

### 7- مصلحة المالية والقانونية:

تتكون مصلحة المستخدمين من أربعة فروع وهي:

- فرع المحاسبة العامة

- فرع الميزانية

- فرع الخزينة

- فرع القانوني

وتقوم هذه الفروع بالمهام التالية:

- مسؤولية عن تنظيم المالية العامة والقانونية
- ضمان الإدارة المالية للمنطقة
- رعاية جميع أنشطة المحاسبة
- توفير الإدارة المالية في مختلف مكوناتها
- مسؤولية عن رصد وتنفيذ خطط العمل في الجانب المالي
- توفير جميع العناصر والحالات وإدارة الوثائق المتعلقة بنشاط المنطقة
- إجراء رقابة صارمة على الميزانية
- ضمان الحفاظ المناسب لسجلات الخزينة وفقا للأنظمة المعمول بها
- ضمان تنسيق الميزانية مع مجموعات أخرى من الأنشطة التنفيذية
- مسؤولية عن التنسيق مع الهياكل المركزية والتمويل والأنشطة القانونية
- ضمان إدارة السجلات في منطقة الشؤون القانونية
- تمثيل المنطقة من البنوك والحكومة المحلية
- ضمان إدارة النقدية المناسبة
- التأكد من مسك الدفاتر المناسبة وفقا للمبادئ التوجيهية والنظام الأساسي للشركة
- توفير إدارة المحاسبة " الاستثمارات "
- إدارة ومراقبة ملف الموردين

## الفصل التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية للتدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية في مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية

نتناول في هذا المبحث بعض الحالات التي تقوم المؤسسة فيها بتطبيق التدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية.

نتناول في هذا المبحث دراسة حول التدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية داخل المؤسسة.

### المطلب الأول: التدقيق الاجتماعي في مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

يعرف التدقيق الاجتماعي بأنه مخصص لدراسة والفحص والتقييم المنظم لأداء الاجتماعي للمؤسسة بهدف التحقق من سلامة التقارير المالية والاجتماعية عن مدى التزام الشركة بالمسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتقها ومدى مساهمتها في تحقيق الرفاهية العامة للعمال وذويهم.

لذلك قمنا بدراسة بعض الحالات الاجتماعية التي تقدمها المؤسسة والمتمثلة فيما يلي:

ملاحظة: الخدمات الاجتماعية تمثل 3% من رأس مال المؤسسة.

### الفرع الأول: المساعدات الإعانات الممنوحة في إطار الحماية الاجتماعية

نقوم بدراسة بعض حالات المساعدات والإعانات التي تقدمها المؤسسة.

#### أولا : دراسة حالة إعانة مستعجلة لحالة وفاة

مساعدة اجتماعية عبارة عن منحة لعائلة الفقيد تعبيرا من المؤسسة عن فقاد احد عمالها (عامل-متقاعد-زوجة عامل ... ) متمثلة في مبلغ مالي قدره 60000,00 دج ( ستة ملايين سنتيم / ستون ألف دينار جزائري )، تمنح هذه المساعدة لعائلة الفقيد وفق إجراءات و قوانين مسطرة من طرف المؤسسة،

قبل تسليم هذه المساعدة يقوم المسؤول عن هذه العملية بإرسال ملف كامل حول هذه المنحة إلى المدقق الاجتماعي (رئيس فرع المالية ) حيث يقوم هذا الأخير بالتدقيق فيما يلي :

- أولا يقوم رئيس مصلحة المالية بمراجعة مالية لصندوق الخاص بهذه المساعدات، هل يمكن إجراء هذه العملية أو لا.

- ثبوت وفاة الشخص عن طريق مراجعة بيان الوفاة (شهادة وفاة ) .

## الفصل التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة سوناتراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

- إثبات الصلة بين المتوفي والمؤسسة (وثيقة إدارية تثبت علاقة المتوفي بالمؤسسة كشهادة عمل أو قرار إحالة إلى التقاعد)
- صلة القرابة بين المتوفي ومستلم المساعدة (زوج، ابن أو والد).
- التدقيق في شروط الاستفادة من هذه المساعدة (هل المتوفي أو عائلة المتوفي لها الحق أو تندرج ضمن الفئة المؤهلة لنيل هذه المساعدة أم لا).

بعد التدقيق في الملف والموافقة يتم إكمال إجراءات تسليم المساعدة لعائلة الفقيد.

التسجيل المحاسبي لهذه العملية:

المدين	الدائن	البيان	المبالغ
6562	ح/ مساعدات عاجلة		60000,00
401060	ح/موردو الخدمات المختلفة	قيد التسجيل	60000,00

يقوم المسؤول بتسليم هذه المساعدة، ثم يقدم تقرير موضحا فيه ظروف تسليم هذه المساعدة مرفقا ذلك ببيان الاستلام ونسخة من بطاقة التعريف الوطنية للمستلم.

كيفية استلام هذه المساعدة:

بعد 15 يوم من تاريخ الوفاة يتم استلام هذه الإعانات نقدا.

بعد 30 يوم من تاريخ الوفاة يتم استلامها عن طريق شيك بنكي.

بعد 6 أشهر من تاريخ الوفاة يتم استلامها عن طريق تحويل بنكي.

بعد 12 شهرا يتم إلغاء هذه المساعدة في حالة عدم القدوم واستلامها.

المدين	الدائن	البيان	المبالغ
401060	53005	ح/موردو الخدمات المختلفة ح/ الصندوق قيد التسديد	60000,00 60000,00

#### ثانيا: إعانات الأرمال و ذوي الدخل الضعيف

تقوم المؤسسة بتقديم مساعدات للأرمال محدودي الدخل (أرامل عمال المؤسسة) بغرض المساعدة و الإلتفاتة الإنسانية للمؤسسة

إتجاه عمالها حيث يقوم المسؤول على هذه المساعدات بالمهام التالية :

- عملية إحصاء الأرمال في منطقة إختصاص المؤسسة .
- إرفاق تقرير الإحصاء بإستبيان لكل أرملة مثبت بوثائق رسمية للوضعية مثل ( شهادة وفاة الزوج، شهادة عائلية، شهادة عمل أو شهادة تقاعد، شهادة المنحة المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتقاعد، الفريضة في حالة الزوجة متوفية أو تعدد الزوجات) .
- بعد إتمام الملف يقوم المسؤول عن هذه العملية بإرسال الملف كاملا للمدقق الاجتماعي الذي يقوم بدوره بالدراسة و التدقيق في هذه الوثائق .
- يتم بعدها عملية التدقيق المالي و تسجيل هذه العملية محاسبيا ثم تقييدها بعد رفع التحفظات .

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة سوناتراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

المبالغ		البيان	الدائن	المدين
	50000,00	ح/ مساعدات و هبات		6562
50000,00		ح/موردو الخدمات المختلفة قيد التسجيل	401060	

بعدها يقوم المسؤول عن هذه العملية بإرسال القائمة المالية للمدقق الاجتماعي للتدقيق فيها ثم يتم تسديد هذه المساعدات لمستحقيها .

التسجيل المحاسبي لهذه العملية :

المبالغ		البيان	الدائن	المدين
	50000,00	ح/ موردو الخدمات المختلفة		401060
50000,00		ح/ البنك قيد التسديد	512	

## الفصل التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة سوناتراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

### الفرع الثاني: الطفولة ودور الحضانة

تحرص مؤسسة سوناتراك على توفير المتابعة البيداغوجية لأبناء العمال منذ بلوغهم سن 3 سنوات فهي توفر لهم مدارس وأساتذة مختصين في المجال العلمي والنفسي كما توفر لهم المتابعة الصحية والغذائية.

التسجيل المحاسبي لكل ما يخص الأساتذة والتعليم:

المدين	الدائن	البيان	المبالغ
62291	401	ح/ مصاريف متعلقة بمناسبات خاصة ح/ موردو السلع و الخدمات قيد التسجيل المحاسبي	20000,00
401	512	ح/ موردو السلع و الخدمات ح/ البنك قيد التسديد	20000,00

التسجيل المحاسبي للإطعام و الوجبات الغذائية :

المدين	الدائن	البيان	المبالغ
6112610	401	ح/ مناولة إعاشات و إستقبال ح/ موردو السلع و الخدمات قيد التسجيل المحاسبي	1800000,00
401	512	ح/ موردو السلع و الخدمات ح/ البنك	1800000,00

## الفصل التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

		قيد التسديد		
--	--	-------------	--	--

ملاحظة: مع العلم فإن المؤسسة تقوم بالإعلان عن مناقصة لتوفير الإطعام و الفائز بالمنافسة الذي تتوفر فيه الشروط اللازمة يقوم بتمويل الوجبات للمدرسة الخاصة بالمؤسسة .

كما تحرص مؤسسة سوناطراك على توفير وسائل لنقل الأطفال من مقر سكنهم إلى مؤسسات دور الحضانه وضمان عودتهم إلى مقر سكنهم بعد نهاية الدوام.

المدين	الدائن	البيان	المبالغ
62418		ح/ نقل ذو طابع إجتماعي	600000,00
	401	ح/ موردو السلع و الخدمات قيد التسجيل المحاسبي	600000,00
401		ح/ موردو السلع و الخدمات	600000,00
	512	ح/ البنك قيد التسديد	600000,00

حقوق الإشتراك في دور الحضانه تكون كما يلي :

120 000,00 دج إشتراك سنوي لكل طفل سواءا كان والده عامل لدى الشركة او غير عامل تقسم كما يلي :

أبناء العمال لدى المؤسسة :

- 18 000,00 دج على عاتق الولي أي العامل.

## الفصل التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة سوناتراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

- 102 000,00 دج على عاتق المؤسسة .

التسجيل المحاسبي :

المدين	الدائن	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
512	ح/ البنك		102000,00	
	70889	ح/ مداخيل أخرى من النشاطات الاجتماعية		102000,00

أما الباقي فيدفع المبلغ كاملا على عاتق الولي.

التسجيل المحاسبي :

المدين	الدائن	البيان	المبلغ المدين	المبلغ الدائن
512	ح/ البنك		18000,00	
	70889	ح/ مداخيل أخرى من النشاطات الاجتماعية		18000,00

## الفصل التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة سوناتراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

### الفرع الثالث: النشاطات الرياضية

للإشتراك في النشاطات الرياضية يتم الإعلان عنها في بداية السنة و يكون الإشتراك فيها عن طريق دفع مبلغ رمزي .

قيد الأشتراك في النشاطات الرياضية :

المدين	الدائن	البيان	المبالغ
512	ح/ البنك		3000,00
	70889	ح/ مداخيل أخرى من النشاطات الاجتماعية	3000,00

- بالنسبة لعملية النقل و القاعات الرياضية المؤسسة تقوم بمناقصة لنقل الأطفال للمدارس الرياضية و القاعة الرياضية و الفائز بالمناقصة يتم إبرام العقد المتفق عليه معه و يكون ملزم بالشروط الواردة في بيان المناقصة كوضعية نقل الأطفال و الطريق الذي يسلكه بالنسبة للنقل أما دفع التكاليف يكون بإرسال الفاتورة بشكل دوري و منتظم ( نهاية كل شهر ) و بدورها المؤسسة تقوم بتسديد هذه الفاتورة و تكون عملية تسجيل الفاتورة و تسديدها على النحو الأتي :

- فاتورة النقل :

المدين	الدائن	البيان	المبالغ
62418	ح/ تكاليف النقل		600000,00
	401	ح/ موردو السلع و الخدمات قيد الفوترة	600000,00
401	ح/ موردو السلع و الخدمات		600000,00
	512	ح/ البنك قيد التسديد	600000,00

- فاتورة كراء القاعة الرياضية :

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

المدين	الدائن	البيان	المبالغ
6132141	401	ح/ تكاليف الكراء ح/ موردو السلع و الخدمات قيد الفوترة	500000,00
401	512	ح/ موردو السلع و الخدمات ح/ البنك قيد التسديد	500000,00

أما المدرب فيكون ذو كفاءة وذو شهادة معترف بها ويتم التعاقد معه من أجل تقديم حصص تدريبية وتحضير الرياضيين لمختلف المنافسات التي تنظمها الشركة بين فروعها ويتحصل على أجرة يتم تسديدها شهريا عن طريق الدفع البنكي، وفيما يخص الحكام المشاركين في المنافسات فهم تابعين لمدرية الشباب و الرياضة ، و دفع المستحقات الخاصة بهم يكون نقدا على شكل منحة دورية، و يكون تسجيل هذه العمليات على النحو التالي :

1- تسديد أجرة المدربين :

المدين	الدائن	البيان	المبالغ
62291	401010	ح/ مصاريف متعلقة بالمناسبات الخاصة ح/موردو الخدمات سحب شيك بنكي	13000,00
401010	512	ح/ موردو الخدمات ح/ البنك قيد التسديد	13000,00

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

2- تسديد حقوق الحكام :

المدين	الدائن	البيان	المبالغ
62291	401010	ح/ مصاريف متعلقة بالمناسبات الخاصة ح/موردو الخدمات سحب شيك بنكي	5000,00
401010	53005	ح/موردو الخدمات ح/ الصندوق قيد التسديد	5000,00

- تمنح المؤسسة للأطفال ألبسة رياضية خاصة بكل نشاط رياضي بعد عمل مناقصة لشراء كل المستلزمات الرياضية، و الفائز بهذه المناقصة يقوم بتوريد هذه المستلزمات و تقوم المؤسسة بتسديد ثمن هذه المستلزمات ويكون القيد المحاسبي لعملية الشراء ودخول السلع للمخازن كما يلي:

المدين	الدائن	البيان	المبالغ
38	401	ح/ مشتريات ح/موردو السلع و الخدمات شراء ألبسة رياضية	2000000,00
322416	38	ح/ ألبسة و معدات ح/مشتريات مخزنة دخول المشتريات للمخزن	2000000,00

## الفصل التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة سوناتراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

2000000,00	2000000,00	ح/موردو السلع و الخدمات	401
2000000,00		ح/ البنك دفع مبلغ المشتريات	512
2000000,00	2000000,00	ح/ألبسة و معدات مستهلكة	602
2000000,00		ح/ألبسة و معدات خروج المشتريات من المخزن	322416

المطلب الثاني : الرقابة الداخلية في مؤسسة سوناتراك فرع الشؤون الاجتماعية

أولاً : جرد المخزون

في نهاية الموسم الدراسي تقوم المؤسسة بجرد المخزون :

يمكن ان تكون هناك فروقات بين قيمة المخزون الكمي مع نظيره المحاسبي وهنا نكون بصدد تحديد حالتين إما فروقات مبررة أو فروقات غير مبررة و قد تكون قيمة المخزون الحقيقي أكبر من المحاسبي أو العكس، وفي كلا الحالتين نقوم بمعالجة هذا الفرق في المخزون محاسبياً، وما يسمى بعملية تسوية المخزونات.

بالنسبة للفروقات المبررة يتم إعداد ملف خاص يتكون من وثائق محاسبية تبرر الفرق في الجرد مثل خروج سلعة دون تقييدها محاسبياً أو تقييد مكرر بالخطأ لعملية محاسبية ويتم تصحيح هذه الفروقات من خلال التسجيل المحاسبي للعمليات الناقصة أو تصحيح العمليات المكررة.

أما في حالة الفروقات الغير مبررة فهي تنتج عن تغير تكلفة الدخول والخروج من المخازن وذلك من خلال استعمال طريقة التكلفة المتوسطة المرجحة: CMT(Cout Moyen Pondéré) في تطبيق تسيير المخزون.

وتكون العملية حسب القيدين المحاسبين التاليين :

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

- في حالة: الحقيقي أكبر من المحاسبي (على سبيل المثال)

المدين	الدائن	البيان	المبالغ
322	ح/تموينات أخرى	ح/منتج إستثنائي في المخزون	25,32
	75790		25,32

- في حالة: المحاسبي أكبر من الحقيقي

المدين	الدائن	البيان	المبالغ
65790	ح/منتج إستثنائي في المخزون	ح/تموينات أخرى	89,63
	322		89,63

ثانيا: تكوين مؤونة للمنازعات القضائية

بوجود العديد من القضايا والمنازعات على مستوى المحاكم يجب إعداد مؤونات لتغطية المصاريف المترتبة عن نتائج هذه القضايا

ويتم تسجيلها كما يلي:

المدين	الدائن	البيان	المبالغ
68312	ح/مخصصات مؤونات للمنازعات	ح/مؤونات للمنازعات	700000,00
	1582		700000,00

## الفصل التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

وبعد صدور الأحكام القضائية يكون التقييد المحاسبي كما يلي:

### - الحالة الأولى:

في حالة مبلغ المونة يساوي مبلغ النزاع الذي يقره القاضي.

المدين	الدائن	البيان	المبالغ
15	6566	ح/ مؤونات للمنازعات ح/ مصاريف متعلقة بالمنازعات	700000,00
6566	46776561	ح/ مصاريف متعلقة بالمنازعات ح/ ديون متعلقة بالمنازعات	700000,00
46776561	512	ح/ ديون متعلقة بالمنازعات ح/ البنك	700000,00

### - الحالة الثانية:

في حالة مبلغ المونة أكبر من مبلغ النزاع الذي يقره القاضي.

المدين	الدائن	البيان	المبالغ
6566	46776561	ح/ مصاريف متعلقة بالمنازعات ح/ ديون متعلقة بالمنازعات	500000,00

الفصل التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

500000,00	500000,00	ح/مؤونات للمنازعات	6566	15
500000,00		ح/مصاريف متعلقة بالمنازعات		
200000,00	200000,00	ح/مؤونات للمنازعات	783151	15
200000,00		ح/إسترجاع للمؤونات		
500000,00	500000,00	ح/ديون متعلقة بالمنازعات	46776561	
500000,00		ح/البنك	512	

- الحالة الثالثة :

في حالة مبلغ المؤونة أقل من مبلغ النزاع الذي يقرره القاضي .

المدين	الدائن	البيان	المبالغ
6566		ح/ مصاريف متعلقة بالمنازعات	800000,00
	46776561	ح/ديون متعلقة بالمنازعات	800000,00
15		ح/ مؤونات للمنازعات	800000,00
	6566	ح/ مصاريف متعلقة بالمنازعات	800000,00
68312		ح/ مخصصات مؤونات للمنازعات	100000,00
	15	ح/ مؤونات للمنازعات	100000,00

## الفصل التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

800000,00	800000,00	ح/ ديون متعلقة بالمنازعات	512	46776561
		ح/ البنك		

### ثالثا: دراسة التدقيق الاجتماعي و الرقابة الداخلية معا.

لابد و الإشارة انه لا يوجد مدقق إجتماعي كوظيفة فهي عبارة مهام إضافية لرئيس مصلحة المالية أو أحد عمال المصلحة .

بعد نهاية السنة الرياضية في إطار النشاطات الرياضية داخل المؤسسة يقوم المدقق الاجتماعي بمراسلة الأطراف المعنية بهذا النشاط الاجتماعي لتزويده بالوثائق اللازمة للقيام بعملية التدقيق الاجتماعي و تجهيز التقارير الاجتماعية بهدف إعطاء نظرة شاملة حول هذا النشاط و تطويره و إتخاذ التدابير اللازمة لتطويره، من بين هذه الوثائق القوائم الإسمية للمشاركين، القوائم المالية للموردين، القوائم التي تحدد حركة المخزونات، برامج الدورة.

### المبحث الثالث: دراسة العلاقة بين التدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية في مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية

ولنبين العلاقة بين التدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية في مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية سنعمد في دراستنا الى توضيح مدى مساهمة التدقيق الاجتماعي في تفعيل هذا النظام.

### المطلب الأول: علاقة التدقيق الاجتماعي بالرقابة الداخلية

#### الفرع الأول: إعانة اجتماعية للأرامل

تقوم المؤسسة بتقديم مساعدة سنوية للأرامل (أرامل عمال سوناطراك) محدودية دخل بغرض المساعدة والالتفاتة الإنسانية للمؤسسة اتجاه عمالها حيث يقوم المسؤول بهذه المساعدة بالمهام التالية:

#### 1. عملية إحصاء الأرامل في منطقة اختصاص المؤسسة

## الفصل التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة سوناتراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

2. ارفاق تقرير الإحصاء باستبيان لكل أرملة مثبت بوثائق رسمية مثل: شهادة وفاة الزوجة، شهادة عائلية، شهادة عمل أو

شهادة تقاعد، شهادة المنحة المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتقاعد، الفريضة إذا كان المستفيد من المنحة اثنان أو

ثلاثة.

3. بعد إتمام الملف يقوم المسؤول بإرسال الملف إلى المدقق الاجتماعي الذي يقوم بدوره بتدقيق ودراسة هذه الملفات وبعدها

يتم تسجيل هذه العملية محاسبيا ثم تقييدها بعد رفع التحفظات.

### التسجيل المحاسبي:

المدين	الدائن	البيان	المبالغ
6562	ح/مساعدات عاجلة	50000,00	50000,00
401060	ح/موردو الخدمات المختلفة	50000,00	50000,00

وبعدها يقوم المسؤول بإرسال قائمة مالية للمدقق الاجتماعي، وبعد التدقيق والتمحيص يقوم بتسديد هذه المساعدات لمستحقيها

### التسجيل المحاسبي

المدين	الدائن	البيان	المبالغ
401060	ح/موردو الخدمات المختلفة	50000,00	50000,00
512	ح/البنك قيد التسديد	50000,00	50000,00

## الفصل التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

### الفرع الثاني: مساعدات اجتماعية عاجلة أثناء الوفاة

هي منحة تقدم لعائلة الفقيد تعبيراً على ضمان المؤسسة لفقد عاملها أو أحد أفراد أسرتها متمثلة في مبلغ معين، وتمنح وفق إجراءات وقوانين مسطرة من طرف المؤسسة، قبل ما تسلم هذه المساعدة يقوم المسؤول بإرسال ملف كامل حول المنحة إلى المدقق الاجتماعي، حيث يقوم هذا الأخير بتدقيق ما يلي:

1. ثبوت وفاة الشخص
2. اثبات الصلة بين الموثق والمؤسسة (وثيقة إدارية لشهادة عمل أو قرار وإحالة على التقاعد)
3. صلة القرابة بين مستلم المساعدة والشخص المتوفي (زوج، ابن، والد)
4. التدقيق في شروط الاستفادة من المنحة

بعد الموافقة على الملف يتم تسليم المنحة باتخاذ كامل الإجراءات.

### التسجيل المحاسبي:

المدين	الدائن	البيان	المبالغ
6562		ح/مساعدات و هبات	6000,00
	401060	ح/موردو الخدمات المختلفة	60000,00
		قيد تسجيل مساعدة اجتماعية	

## الفصل التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

### إجراءات بعد التسليم:

يقدم تقرير الى المدقق الاجتماعي يوضح فيه:

- ظروف تسليم المنحة مرفقا ذلك ببيان استلام المنحة مع نسخة من بطاقة التعريف

### التسجيل المحاسبي:

المدين	الدائن	البيان	البيان
401060		ح/موردو الخدمات المختلفة	60000,00
	53005	ح/الصندوق	60000,00
		قيد التسديد مساعدة اجتماعية	

### المطلب الثاني: تقييم التدقيق الاجتماعي بالمساهمة في الرقابة الداخلية

ان أهمية ناحية الشؤون الاجتماعية سوناطراك بسكرة تكمن من خلال ما تقدمه الخدمات الاجتماعية للعمال في هذه

الشركة والتي أنشأت من اجله وهو خدمة العامل وتوفر كل الظروف الملائمة له ولعائلته من خلال الخدمات التالية :

#### • الصحة :

أي ضمان صحة جيدة للعامل وأسرته والتكفل به في كل الحالات وكذلك طب العمال من خلال الفحص الدوري وحوادث العمل.

بالإضافة الى ذلك ومن خلال دراستنا لملفات سوناطراك فإن المؤسسة تقدم اعانات لأرامل العمال ذوي المعاش الضعيف

المسجلين في دفاتر الشركة شرط أن يكون معاشهم أقل من 4 ملايين ووفق الإجراءات المنصوص عليها في قوانين الشركة.

### • الرياضة:

انطلاقاً من العقل السليم في الجسم السليم فإن سوناطراك كذلك وفرت لعمالها وأولادهم مراكز رياضية للترفيه والتسلية ومنحهم ألبسة خاصة لكل نشاط رياضي وهذا لتضمن الشركة صحة عمالها.

### • الطفولة :

حتى يتسنى للعمال والعاملات القيام بواجباتهم المهنية ارتأت سوناطراك فتح دور الحضانه لأبناء العمال والتي تسهر على راحة الأطفال في غياب الأولياء وتوفير لهم الظروف الجيدة من وجبات كاملة وألعاب التسلية وأنشطة ترفيهية وثقافية، إلى جانب ذلك تقوم مؤسسة سوناطراك بالتنسيق مع مديرية النشاط الاجتماعي بالتكفل بختان الأطفال المعوزين مرة كل سنة. من جهة أخرى تعتبر الرقابة الداخلية في مؤسسة سوناطراك عملية لضمان تحقيق أهداف المؤسسة بفعالية وكفاءة وإصدار تقارير مالية موثوق بها، حيث كل رئيس مصلحة في مؤسسة سوناطراك مسؤول عن الرقابة الداخلية، يقوم برقابة ملفاته وعماله شهريا.

#### — أنواع لجان الرقابة الداخلية في المؤسسة :

- لجنة الصحة والامن الداخلي HSE تسهر على ضمان توفير الظروف الصحية وملائمة وأمنة لأداء العمل
- لجنة متساوية الأطراف متكونة من أعضاء من الإدارة وأعضاء من الشركة الاجتماعية (النقابة): تسهر على ضمان حقوق وواجبات العمال وتحقيق العدالة المهنية والشروط والميكانيزمات المنصوص عليها قانونيا.
- لجنة الرقابة المالية، متمثلة في مصلحة المالية تسهر على ضمان وحماية الممتلكات المالية للمؤسسة.
- السهر على تحصيل حقوق المؤسسة
- الأداء الأمثل لدفعاتها واستحقاقات الغير لديها
- السهر على تجنب المؤسسة المنازعات القانونية التي ينجر عنها تدفقات مالية وذلك بالالتزام التام والصارم بالشروط التعاقدية مع الأطراف كاحترام آجال ومواعيد أداء مختلف التسديدات والذمم.
- في مؤسسة سوناطراك نجد رئيس مصلحة المالية هو نفسه المكلف بالتدقيق الاجتماعي (المدقق الاجتماعي) وهو المسؤول عن الرقابة الداخلية للمؤسسة ككل.

من خلال قيامنا بالدراسة التطبيقية في مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية بسكرة وزيارتنا لمختلف مصالح المؤسسة تسنى

لنا طرح بعض الأفكار الجديدة التي يمكن إضافتها لامتيازات المؤسسة التي تقدمها للعمال وأسره منها :

## الفصل التطبيقي: دراسة حالة مؤسسة سوناتراك فرع الشؤون الاجتماعية - بسكرة -

---

- نقتراح تخصيص قسم خاص بالرقابة الداخلية يشمل جميع مصالح المؤسسة
- تعيين عامل من عمال مصلحة المالية مكلف بدور المدقق الاجتماعي ذو خبرة وكفاءة في المجال
- استحداث طرق لتقييم الرقابة الداخلية كالاستبيان، المقابلة، تقرير تريض.

### خلاصة الفصل:

من خلال قيامنا بإجراء الدراسة التطبيقية في مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية بسكرة ساعدنا على التعرف على طريقة تنظيم وكيفية متابعة نشاطات سوناطراك بالإضافة الى الوقوف على كيفية القيام بالتدقيق الاجتماعي التابعة بدورها لمصلحة المحاسبة والمالية ثم تقييم نظام الرقابة الداخلية بالاطلاع على المستندات، ثم جمع المعلومات من خلال استجواب رؤساء بعض المصالح ودراسة بعض الملفات، وهو ما سمح لنا بالقيام بوصف كتابي للإجراءات القانونية الخاصة والتي تتبعها مؤسسة سوناطراك.

تعتبر مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية بسكرة من أهم المؤسسات الوطنية فوجود نظام رقابة فعال بها ضرورة حتمية لحماية أصولها وأموالها وتحقيق الأهداف المسطرة، كما يعتبر التدقيق الاجتماعي من الأدوات التي تستعمل لضمان وجود هذا النظام وفعاليتها، فمن خلال دراستنا لمؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية تبين لنا أن التدقيق الاجتماعي له دور مهم وفعال في تفعيل الرقابة الداخلية في المؤسسة لكونها مؤسسة ذات طابع اجتماعي.

الخلاصة:

## الخاتمة

لقد قمنا من خلال هذه الدراسة بالبحث عن دور التدقيق الاجتماعي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، كما حاولنا تحديد ضرورته في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة من أجل إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي، وكان الغرض من ذلك هو الإجابة على الأسئلة المطروحة في إشكالية البحث التي تتمحور حول: "كيف يساهم التدقيق الاجتماعي في تفعيل الرقابة الداخلية للمؤسسة؟" بطريقة تجعلنا نتعرف بنوع من الدقة على ماهية وأهمية ومراحل التدقيق الاجتماعي، وكيف يتم التدقيق على هذا النشاط وكذا دوره في تفعيل الرقابة الداخلية وكذا التعرف على المقومات الأساسية للرقابة الداخلية في المؤسسة محل الدراسة، من خلال قسمين النظري والتطبيقي، حيث افتتحنا هذه الدراسة بمقدمة عامة وأهينها بخاتمة عامة تتضمن أهم النتائج المتحصل عليها في البحث.

وقد تم اختيار المؤسسة الاقتصادية سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية بسكرة كميدان للدراسة باعتبارها من المؤسسات الاقتصادية الممارسة لعملية التدقيق بشكل منتظم والتي تعمل في قطاع يتميز بمنافسة شديدة، بحيث تهتم بتوفير كامل سبل الراحة للعاملين وتحقيق الرفاهية لهم بأقصى جهد ممكن من خلال ممارستها للمسؤولية الاجتماعية اتجاه عمالها داخل البيئة الداخلية للمؤسسة.

مما مكنا التعمق أكثر فتوصلنا لاختبار الفرضيات والخروج بالنتائج والتوصيات التالية:

### ❖ ثانيا: نتائج الدراسة

بعد قيامنا بالدراسة النظرية والميدانية لموضوعنا استخلصنا النتائج التالية:

- ✓ كلما كان نظام الرقابة سليم وفعال كلما قل احتمال وقوع الغش والتلاعب في المؤسسة محل الدراسة.
- ✓ لا يوجد مدقق اجتماعي كوظيفة في المؤسسة محل الدراسة فهي عبارة عن مهام إضافية لرئيس مصلحة المالية أو أحد عمال المصلحة المتمكنين.
- ✓ نجاح التدقيق الاجتماعي في أي مؤسسة يتوقف على مدى التزام الممارسين له بالخطوات أو الإجراءات المتبعة
- ✓ الرقابة الداخلية هي مجموعة من الإجراءات والتعليمات والقوانين الموضوعة من طرف الإدارة العليا للمؤسسة من أجل ضمان التحكم الكلي في جميع وظائف المؤسسة، بهدف الوصول إلى تسيير ناجح وفعال لمختلف العمليات المالية والإدارية.
- ✓ توجد في مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية عمال ذات كفاءة عالية ويتمتعون بجدية في العمل ويستعملون مهاراتهم في تنظيم العامل ومكان العمل ويسعون إلى زيادة مهاراتهم داخل وخارج المؤسسة.
- ✓ يقوم المدقق بالتأكد من مدى توفيق مؤسسة سوناطراك فرع الشؤون الاجتماعية لعمالها من فحوصات طبية مجانية وكذا تأمينهم لدى مصالح التأمين الاجتماعي أثناء مباشرتهم لنشاطهم في المؤسسة.
- ✓ يقوم المدقق الاجتماعي بتقوية وتفعيل نظام الرقابة الداخلية عن طريق التقارير التي يقدمها إلى الإدارة العليا.
- ✓ يساهم التدقيق الاجتماعي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية.

### ❖ ثانيا: نتائج اختبار الفرضيات

## الخاتمة

- ✓ **الفرضية الأولى:** تعتبر مبادئ التدقيق الاجتماعي (شامل، مقارن، منتظم، مراجعة وفحص) صحيحة كونها أساس التدقيق الجيد.
- ✓ **الفرضية الثانية:** تتمثل هذه الفرضية في المقومات الأساسية لتنظيم الرقابة الداخلية والتي قسمت إلى إدارية ومحاسبية، حيث لا يمكن أن يحقق نظام الرقابة الداخلية أهدافه دون توفر هذه المقومات
- ✓ **الفرضية الثالثة:** صحيحة كونها توجد علاقة مباشرة بين التدقيق الاجتماعي والرقابة الداخلية، حيث تعتبر من متطلبات التدقيق الاجتماعي وجود نظام رقابة داخلية فعال داخل المؤسسة للتأكد من مدى تطبيق كافة الإجراءات الواجبة.

### ❖ ثانيا: التوصيات

توصلت الدراسة الى بعض التوصيات تمثلت فيما يلي:

- ✓ ادراج مصلحة خاصة بالتدقيق الداخلي (التي بدورها تحتوي على التدقيق الاجتماعي) في المؤسسة
- ✓ يجب ان يكون التدقيق الاجتماعي تدقيق بشكل ملموس وعلى ارض الواقع وفق منهجية ثابتة.
- ✓ القيام بدورات تدريبية وتكوين مستمر لعمال المصلحة من اجل رفع مستواهم ومؤهلاتهم في مجال التدقيق
- ✓ ضرورة تطبيق إجراءات نظام الرقابة الداخلية بمهدف حماية أصول المؤسسة
- ✓ ضرورة التنويع في استخدام وسائل الدراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية وعدم الاقتصار على وسيلة واحدة.

### ❖ ثالثا: آفاق الدراسة

تناول هذا البحث إشكالية دور نظام التدقيق الاجتماعي في تفعيل نظام الرقابة الداخلية، وقد كشفت الدراسة عن الدور الفعال للتدقيق الاجتماعي في تفعيل الرقابة الداخلية

وبعد تناولنا هذه الدراسة التي نعتقد لم تنهي الموضوع بل فتحت المجال لأبحاث أخرى مكملة له نجد من أهمها مايلي:

- دور التدقيق الاجتماعي في تحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسة
- التكامل بين التدقيق الخارجي والاجتماعي في تفعيل الرقابة الداخلية

المراجع

قائمة المراجع :

• المراجع باللغة العربية :

1-الكتب:

1. الشرفاء أمجد، وآخرون(2012)، واقع تطبيق مراجعي الحسابات الخارجيين لمفهوم المراجعة الاجتماعية .
2. أمين السيد أحمد لطفي (2005)، مراجعة مختلفة لأغراض مختلفة، الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر.
3. براهيم بلال (2014-2015)، تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية.
4. خالد راغب الخطيب (2010)، الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص. تأليف خالد راغب الخطيب، الأردن: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.
5. السيد شحاتة عبد الوهاب نصر علي (2014)، دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا لأحدث المعايير الدولية والأمريكي، تأليف شحاتة السيد شحاتة عبد الوهاب نصر علي، مصر: دار التعليم الجامعي.
6. كمال الدين مصطفى الدهراوي(بلا تاريخ)، تأليف كمال الدين مصطفى الدهراوي، مبادئ المحاسبة المالية، الإسكندرية، مصر، أبو الخير للطباعة والنشر.
7. محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجع والتدقيق الاطار النظري. تأليف محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجع والتدقيق الاطار النظري. الإسكندرية، مصر، دار المعرفة الجامعية.
8. هواري معراج (2012)، قياس إدراك واتجاه مراجعي الحسابات نحو تطبيق مفهوم التدقيق الاجتماعي، الجزائر.
9. حسين دحدوح و حسين القاضي (1999)، ، تأليف أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية ، الأردن، مؤسسة الوراق.
10. محمد السيد سرايا عبد الفتاح الصحن (1998)، تأليف الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي، مصر، الدار الجامعية.

11. مسعود صديقي و محمد التهامي طواهر، المراجعة وتدقيق الحسابات الإطار النظري والممارسة التطبيقية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية.
12. نادر شعبان و السواح ثناء علي قباني (2006)، تأليف المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني ، مصر،الدار الجامعية.
13. الخطيب، (2010). الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص، الأردن: مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.
14. الدهراوي، مبادئ المحاسبة المالية ، الإسكندرية، مصر: أبو الخير للطباعة والنشر.
15. ثناء علي قباني، ونادر شعبان السواح. المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني ، مصر: الدار الجامعية (2006)
16. حسين القاضي. وحسين دحدوح . أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية،الأردن: مؤسسة الوراق، 1999.
17. سرايا، م. ا. أصول وقواعد المراجع والتدقيق الإطار النظري ،الإسكندرية , مصر: دار المعرفة الجامعي، .
18. عبد الفتاح الصحن، ومحمد السيد سرايا . الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الكلي والجزئي، مصر ، الدار الجامعية).1998،.
19. عبد الله، المراجعة والرقابة في البنوك الأردن: دار وائل للنشر.
20. عبد الوهاب نصر علي، . (2014). دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا لأحدث المعايير الدولية والأمريكي ، مصر: دار التعليم الجامع.
21. محمد التهامي طواهر المراجعة وتدقيق الحسابات الاطار النظري والممارسة التطبيقية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
22. الصالح فروم محمد ، أرساد الدراسات الاقتصادية والادارية، 1955 .
23. امجد وأحمد إبراهيم، واقع تطبيق مراجعي الحسابات الخارجيين في المملكة العربية السعودية لمفهوم المراجعة الاجتماعية. بتصرف.

2- المقالات :

1. حسين حمدان خولة، وياسر عبيد جبار (2011)، دور المدقق الخارجي في التدقيق الاجتماعي، جامعة واسط، العراق: المجلد1، العدد 4.
2. رجب اشيميلة ميلاد (يوليو 2014)، إدراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة الاجتماعية، قسم المحاسبة، المجلة الجامعة، العدد16 المجلد الثالث.
3. زقيب خيرة و آخرون (2017)، دور التدقيق الاجتماعي في تحسين أداء الموارد البشرية، مجلة الدراسات و الأبحاث، العدد 27.
4. عبد الله مايو مقدم خالد (2016/2015)، نظام الرقابة الداخلية، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة محاسبة ومراجعة والسنة الأولى ماستر دراسات محاسبية وجبائيه معمقة (ل.م.د).
5. مقدم خالد. (2016/2015). نظام الرقابة الداخلية. مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة محاسبة ومراجعة والسنة الأولى ماستر دراسات محاسبية و جبائية معمقة (ل.م.د).

3- رسائل و أطروحات:

1. دراسة عينة من المراجعين الداخليين، مذكرة قدمت ضمن متطلبات يل شهادة الماجستير منشورة، شعبة علوم التسيير، تخصص محاسبة؛ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
2. سكاك مراد (2010)، دور التدقيق الاجتماعي في بناء استراتيجية المؤسسات العمومية الوطنية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه.
3. شعباني لطفني (2004)، المراجعة الداخلية مهمتها ومساهماتها في تحسين التسيير-مذكرة مقدمة للحصول على درجة الماجستير.
4. علي عامر عيبر، (2010) المراجعة الاجتماعية من خلال مفهوم الجودة الشاملة في بنك التنمية والائتمان الزراعي، مذكرة ماجستير في المحاسبة، مصر، جامعة عين الشمس.

5. يوسف سعيد يوسف المدلل (2007)، دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري، دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
6. بلال, (2014-2015). تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية . دراسة عينة من المراجعين الداخليين، مذكرة قدمت ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، شعبة علوم التسيير، تخصص محاسبة؛ كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير .

4- القوانين:

- 1- القانون 88/01 (1988/01/12)، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02، 38.

5- المراجع باللغة الفرنسية:

1. l'audit social dans le contexte marocain- un nouveau créneau pour l'expert - comptable. Aspects méthodologiques et proposition d'un référentiel d'audit. (02/01/2016).
2. Rodolphe, soufyane frimous. (2006).

الملاحق:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بسكرة في: 22-03-2023

إلى السيد: مدير شركة سونطراك  
مصلحة الشؤون الإجتماعية بسكرة



جامعة محمد خيضر - بسكرة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية  
وعلوم التسيير  
عمادة الكلية

الرقم: 71 / ك.ق.ت.ت / 2023

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالبان:

1 - بوشعيب هند

2 - عوبيد فتحي

تخصص: محاسبة وتدقيق

المسجلان بالسنة: ثانية ماستر

وذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة ب:

" دور التدقيق الاجتماعي في تفعيل الرقابة الداخلية "

تحت إشراف: د/ نوبلي نجلاء

في الأخير تقبلوا منا أسى عبارات التقدير والاحترام

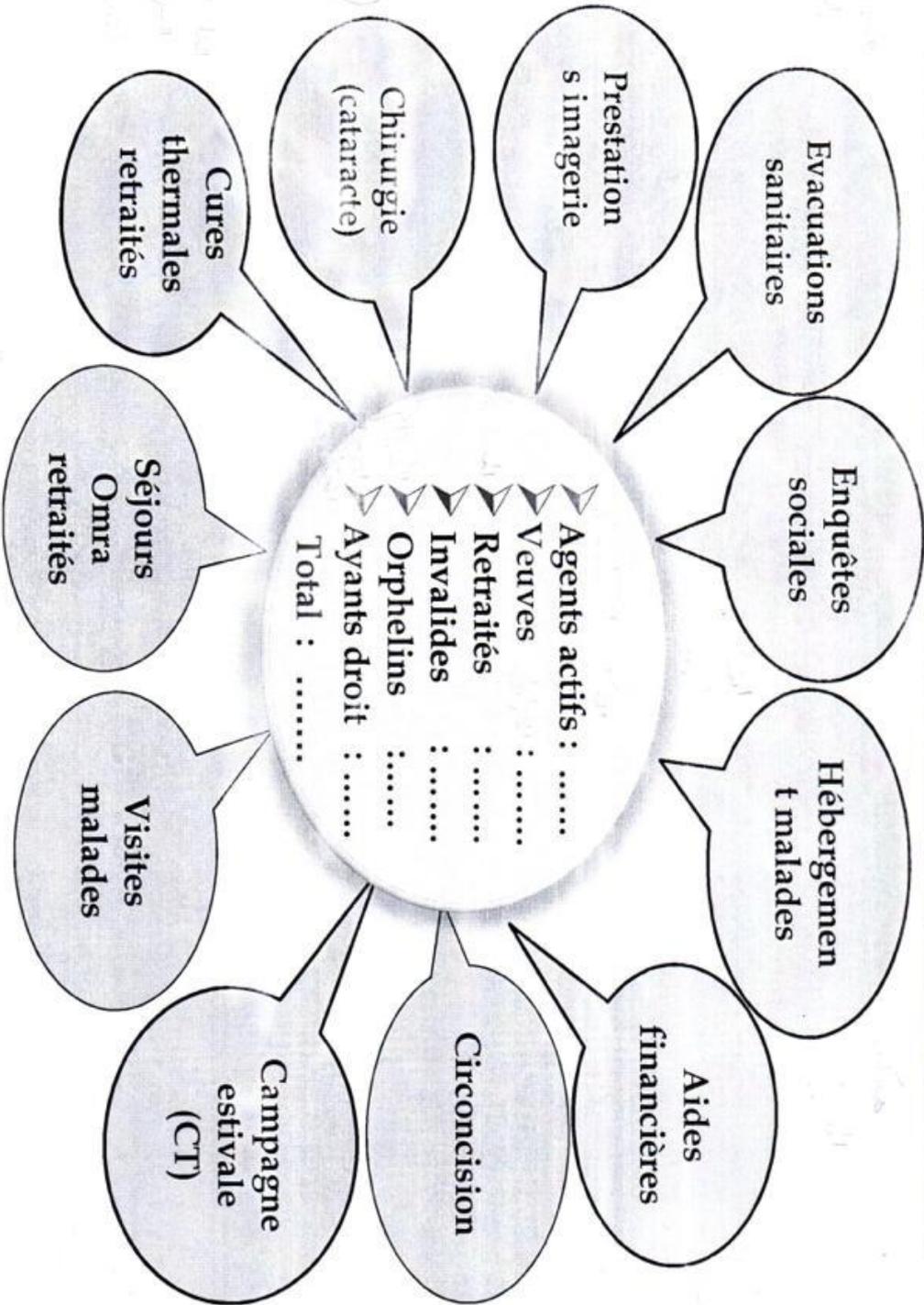
عميد الكلية

تأشيرة المؤسسة المستقبلة



جامعة بسكرة  
ص.ب 145 ق.ر- بسكرة

## Activités Action et Protection Sociale



# SARL TRANS ZEGNOUN **S/T/Z**

B.P n° 11 Isser Wilaya de Boumerdes

Email : sarlzeagnoune@gmail.com - Tel : 06 61 74 14 17 – 07 71 16 37 34

RCN : 99 B 0722863 \*\*\* NIF : 099935072286352 \*\*\* A.I: 35100485033\*\*\* NIS: 099935100653913

COMPTE BNA N° 00100631 0300 000 309/65 AGENCE THENIA

Isser le 31/03/2023

## FACTURE N° 69/2023

DOIT: SONATRACH  
DIRECTION GENERALE  
REGION ASL BISKRA

Contrat N° 20/SFJ/R.BIS/2021

Periode	DESIGNATION	Nbr jours	P U	Montant
du 01/03/2023 au 31/03/2023	Mise A disposition des Minibus Avec chauffeur pour le Transport des enfants de Jardin d'enfants de la région ASL Biskra en lot Unique Location 03 Minibus de 30 Places <b>Axe N° 01</b> : Jardin d'enfants - Chetma Centre ville - Jardin d'enfants	22	9 600,00	211 200,00
	<b>Axe N° 02</b> : Jardin d'enfants - Sidi Ghezal - Jardin d'enfants	22	9 600,00	211 200,00
	<b>Axe N° 03</b> : Jardin d'enfants -El Boukhari - Jardin d'enfants	22	9 600,00	211 200,00
<b>TOTAL H.T</b>				<b>633 600,00</b>
<b>T.V.A 19 %</b>				<b>120 384,00</b>
<b>TOTAL T.T.C</b>				<b>753 984,00</b>

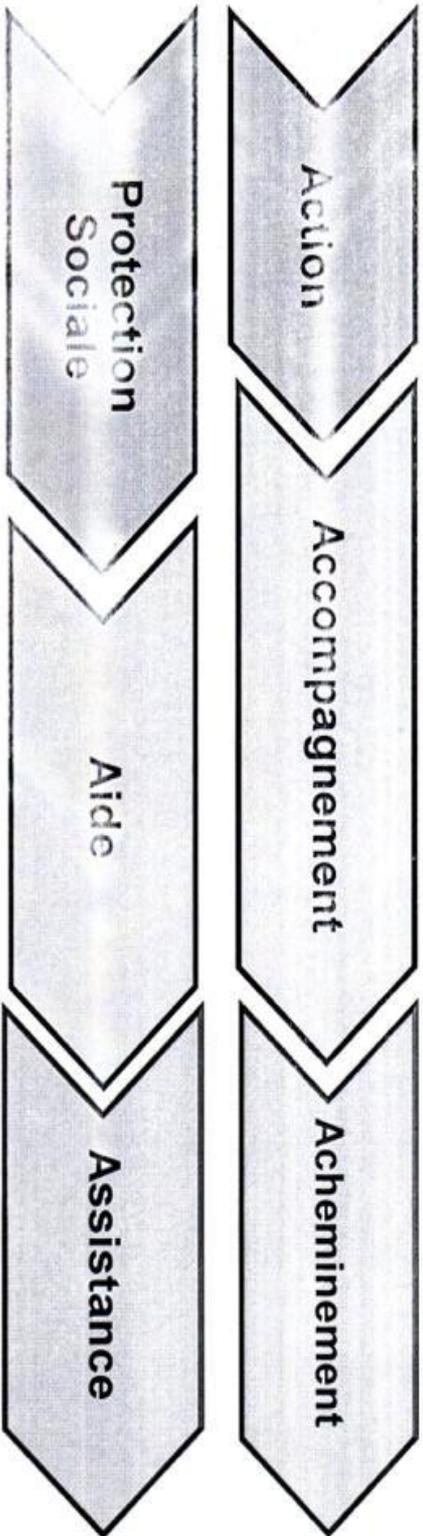
Arrêtée la présente facture en T.T.C à la somme de:

SEPT CENT CINQUANTE TROIS MILLE NEUF CENT QUATRE VINGT QUATRE DINARS

Cachet et signature



# ACTION & PROTECTION SOCIALE



Bilan des Activités de la Région ASL- Biskra année 2016

## العمل و الحماية الصحية

العمل

المراقة

النقل

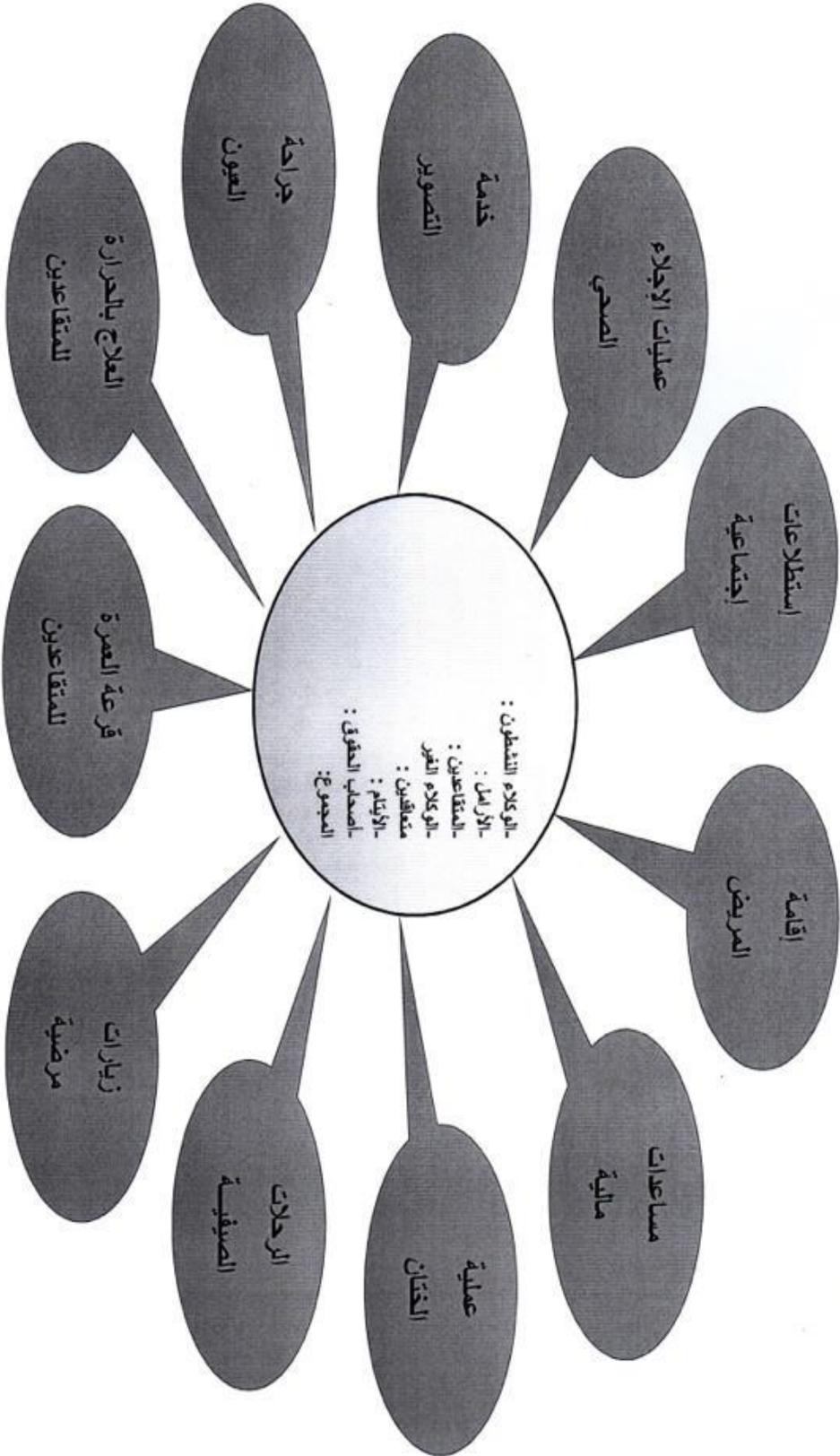
الحماية الاجتماعية

الإعانة

المساعدة

مراجعة أنشطة منطقة يسكرة عام 2016

## أنشطة العمل و الحماية الاجتماعية



### إطلاق الدفع من طرف ثالث

من يفصح الحق؟

تقاعد

أرملة أرمل

المستفيد من الوكيل المتوفى

صاحب المعاش المتوفى

مشارك

طفل أقل من 21 (أقل من 21 عامًا مصابًا بمرض حالة مزمنة أو إعاقة تمنعها العمل)

### مهم

رسوم العضوية

6000.00 مبلغ العضوية السنوية

دج (سنة ألف دينار) تدفع كل عام.

رقم الحساب المصرفي (BEA) حيث يجب سداد رسوم العضوية: 002 00005 0500550004 45

من يساهم؟

40.000.00 < المتقاعد الذي يزيد معاشه عن دينار جزائري (+ أربعون ألف دينار)

ما هي المساهمة المالية؟

المساهمة المالية 20%: بعد 250000.00 دينار جزائري ، يتحمل المستفيد مسؤولية التكاليف

من المعفى من رسوم العضوية؟

- صاحب المعاش الذي يقل معاشه عن 40.000.00 د.ا - أربعون ألف دينار) أرملة / أرمل متوفى وكيل و متقاعد

أرتمام

أحد أزواج الزوجين المتقاعدين من شركة SONATRACH (يجب تقديم طلب للإعفاء).

### عملية

كيف أحصل على الدعم؟

01

أذهب إلى العيادة المتعاقد معها وأحصل على الفاتورة الأولية

02

أتواصل مع خدمة APS في منطقة ASL ، مع تزويدنا بملفي الكامل وإيصال دفع المساهمة. أحصل على الدعم.

03

أذهب إلى العيادة المعتمدة حيث أدفع 20% من مبلغ العلاج

ما هو الحد الأقصى للمبلغ المعفى بالنظام؟

2500.00 دج



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بسكرة في: 2023/04/08

جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

## إِذْنٌ بِالطَّبْعِ

أنا الممضي أسفله الأستاذ (ة): بوعبد المجيد

الرتبة: أستاذ محاضر

قسم الارتباط: العلوم المالية والمحاسبة

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر للطلبة: 1- عبد الفتحي - 2- بوعبد المجيد

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة وتدقيق

بمعنوان: دور التدقيق الاجتماعي في تقبل الرقابة الداخلية

دراسة حالة: دراسة سوناميا ك فرع الشؤون الاجتماعية بسكرة

أرخص بطبع مذكرة الماستر المذكور.

رئيس القسم

الأستاذ المشرف



ملحق بالقرار رقم 10821... المؤرخ في 27 مارس 2020  
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي  
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله .

السيد(ة): ميو شعيب هنت .....الصفة: طالب، أستاذ، باحث .....طالبة  
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم 807485199 والصادرة بتاريخ 2022-02-17  
المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم التطبيقية والبيمار الأقسام .....حجاسية وتدفيسق  
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).  
عنوانها: دور المدفيسق الإلا جيماعيني في تفعيل الرابطة الاحمليت

أصرح بشرفي أي ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية  
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023/06/07

توقيع المعني (ة)

Shich



ملحق بالقرار رقم .....10821..... المؤرخ في ..... 27 شهر 2020  
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي  
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): ..... عويبي فتيما ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالب  
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 207464301، والصادرة بتاريخ: 10/02/09  
المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الاقتصادية والإدارة قسم محايسة وتدقيق  
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).  
عنوانها: ..... دور التدقيق الاجتماعي في تفعيل الرقابة الداخلية

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية  
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 20.03.2020

توقيع المعني (ة)

Fethi